الصورة الذهنية لدى الفتيات ذوات الإعاقة حول حقوقهن كمؤشر لتخطيط الخدمات الاجتماعية

إعداد

د/خالد عبد الفتاح عبد الله السيد

أستاذ الخطيط الاجتماعي المساعد

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهره

الصورة الذهنية لدى الفتيات ذوات الاعاقة حول حقوقهن
كمؤشر لتخطيط الخدمات الاجتماعية

ملخص الدراسة :

نظرًا لأهمية حقوق الأفراد ذوي الإعاقات، فقد حرص المجتمع الدولي على حماية هذه الحقوق والتأكيد على تقديمها للمعاقين من أجل رعايتهم.

وتزداد الحاجة إلى تطوير هذه الحقوق وتدعيم خدمات المساندة والدعم للمعاقين في ظل زياة التغيرات السريعة وما تشكله من ضغوط عليهم.

ورعاية الفتيات المعاقات أصبحت فرض وقيمة واجبة والتي أشارت الدراسات إلى تعرضهن لأشكال من الحرمان والنبذ والعزلة والتهميش وتعانين من صعوبة في حصولهن على حقوقهن ومن هنا فإن الفتيات ذوات الإعاقة ينبغي أن يوجه لهن كل الاهتمام والرعاية لاسيما وأن كافة المنظمات في العالم تؤكد على ضرورة حصولهن على حقوقهن لإن حرمانهن من تلك الحقوق سيؤثر سلبًا على شخصيتهن من ناحية، وعلى توجههن نحو المستقبل من ناحية أخرى فيما يتعلق بالتعليم والعمل والزواج..الخ.

وتسعى الدراسة الراهنة لتحديد الصورة الذهنية لدى الفتيات ذوات الإعاقة حول حقوقهن المختلفة كأحد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تخطيط الخدمات الاجتماعية لتلك الفئة.

وتعد هذه الدراسة وصفية، ومنهجها المستخدم هو المسح الاجتماعي عن طريق العينة، وقد اعتمد الباحث على أداة المقابلة مع عينة من ذوات الإعاقة. وقد توصلت الدراسة لتحديد أهم تصورات الفتيات حول حقوقهن المختلفة.

The mental image of girls with disabilities about their rights As an indicator for social services planning

Abstract :

Given the importance of the rights of individuals with disabilities, the international community has been keen to protecting these rights and to ensure that they are provided to the disabled in order to develop these rights and strengthen the differences of support and support is increasing for the disabled is in light of the rapid changes and the pressures it poses on them.

Caring for girls with disabilities has become an obligation and an obligatory value, which studies have indicated they are subjected to forms of deprivation, ostracism, isolation and marginalization, and suffer from difficulty in getting their rights. Hence, girls with disabilities should be directed to all attention and care, especially since all organizations in the world stress the need to receive their rights Because depriving them of their various rights will negatively affect their personality on one hand, and their future - oriented on the other hand, with regard to education, work, marriage,etc.

The current study seeks to determine the mental image of girls with disabilities about their different rights as one of the indicators that can be relied upon in planning social services for that category.

This study is descriptive, and its method used is a social survey about the sample method, the researcher relied on the interview tool with a sample of women with disabilities. The study has reached to identify the most important perceptions of girls about their different rights.

اولا :مشكلة الدراسة :

منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، والمجتمع الدولي يولي اهتمامًا شديدًا بتلك الحقوق، وقد تعاظم الاهتمام مع مطلع القرن الحادي والعشرون نظرًا للتغيرات السريعة والمتلاحقة، وإيمانًا بأهمية هذه الحقوق وتفعيل إقرارها في كافة المجتمعات.

ومن بين الفئات ذات الأولوية في رعاية حقوقها وصون و حماية تلك الحقوق هي فئات ذوي الإعاقات، حيث تعد الإعاقة إحدى المشكلات المجتمعية التي تتطلب قدرًا كبيرًا من الاهتمام بها لاسيما وأن أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة تتزايد في ظل تنامي معدلات التلوث وانتشار الأوبئة والحروب والصراعات الدولية وزواج الأقارب وغير ذلك.وقد أوضحت المؤشرات في عام ٢٠١٩أن حوالي مليار شخص من سكان العالم بنسبة١٥%يعاني من بعض أشكال الإعاقة وتزداد الإعاقة إنتشاراً في البلدان النامية حيث يعيش ٨٠%من ذوي الإعاقة في تلك البلدان، وتشير الإحصاءات إن المغرب هي أعلي الدول العربية من حيث إنتشار الإعاقات بنسبة ٥.١%، تليها السودان بنسبة٤.١% وتراوحت نسبة بين٢%_٣%في كل من مصر والبحرين وفلسطين واليمن، وبلغت النسبة أقل من ٢% في باقي الدول العربية، وتشير التقارير العالمية كذلك إلي زيادة إحتمال أن يعاني ذوي الاعاقات من تدني الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وفرص أقل في التعليم وسوء الحالة الصحية (تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٩)وتبلغ نسبة النساء المعاقات النصف تقريبا من جملة ذوي الإعاقة، كما يترتب على الإعاقة العديد من الضغوط والمشكلات قد تؤدي إلى عدم الانسجام والتوافق بين الأشخاص ذوي الإعاقة والمحيطين بهم أو تضع بعض الحواجز التي تقلل من مشاركتهم في أنشطة العاديين وتساعد على الشعور بالوحدة والانعزال وتقلل فرص اكتسابهم المهارات بل قد يصل الأمر إلى تعرضهم وأسرهم إلى ما يعرف بأزمة الإعاقة والتي يصاحبها غالبًا مشاعر الإرتباك والقلق والاكتئاب والغضب وقصور أداء الأدوار لدى أفراد الأسرة، وتزداد خطورة تلك الضغوط والمشكلات إذا حرموا من الحصول على حقوقهم، بل يصل الأمر إلى درجة كبيرة من الخطورة إذا ارتبطت الإعاقة بالأنثى ولاسيما الفتيات منهن حيث تتعرضن للتمييز مرتين إحداهما لكونها أنثى والأخرى لكونها من ذوات الإعاقة.

وقد اهتمت العديد من الدراسات بذوي الإعاقات وحقوقهم، وقد ركز البعض منها على ذوات الإعاقات، فقد بينت نتائج دراسة Devkota (2017) أن ذوات الإعاقات تتعرضن لأشكال من النبذ في المجتمع تحول دون حصولهن على كثير من حقوقهن خاصة الحقوق المرتبطة بالرعاية الصحية، وأنه توجد معوقات تواجه تقديم الخدمات لهن من بينها تعرضهن للتهميش وبالتالي تفتقدن الحصول على أبسط حقوقهن الإنسانية. أما دارسة Housten

(2017) فقد توصلت لنتيجة مفادها أن ذوات الإعاقات تفتقدن التمكين الذي يساعد في حصولهن على حقوقهن من الخدمات الاجتماعية وأوصت الدراسة بضرورة التوعية من خلال الإعلام بأهمية تلك الحقوق، وهو ما أكدت عليه دراسة أبو رجيلة (٢٠١٣) والتي قدمت آليات للتمكين لذوي الإعاقات لحصولهم على حقوقهم المتعددة ومن بين هذه الآليات زيادة الوعي المجتمعي بفئات المعاقين، في حين قدمت دراسة عبد الحميد (٢٠١٣) تصورًا لمواجهة معوقات التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة بمكاتب التأهيل الاجتماعي ركز فيه على تحسين برامج تدريب العاملين (مقدمي الخدمات) وكذلك على ضرورة توفير البيانات والمعلومات الدقيقة التي تساعد ذوي الإعاقات من الاستفادة من الخدمات المتعددة التي قد لا يدركها البعض منهم بسبب عدم إتاحة تلك المعلومات مثال بعض أماكن مكاتب التأهيل وطبيعة خدماتها المقدمة لفئات المعاقين.

في حين اظهرت نتائج دراسة Tefera (2018) أن النساء من ذوات الإعاقة تعانين كثيرًا بسبب اعاقاتهن خاصة في الطبقات الدنيا والمتوسطة وتحديدًا صعوباتت شديدة في الحصول على الحقوق المرتبطة بفرص التعليم الجيدة وصعوبة في الحصول على فرص عمل، وقد بينت النتائج كذلك تعرضهن لكافة أشكال التمييز، وألوان من الممارسات الضارة والتهميش رغم وجود العديد من الاتفاقيات المبرمة التي تكفل أحقيتهن في الحقوق المختلفة وانهن تشعرن بفقدان الدعم والمساندة ومن بينها الدعم المؤسسي. أما دراسة Asharya (2019) فقد أظهرت نتائجها أنه توجد فجوات بين أوضاع النساء المعاقات مقارنة باوضاع الرجال المعاقين، وتشير الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود سياسات للرعاية الاجتماعية لذوي الاعاقات تؤكد على عدم التمييز بين الأشخاص لذوي الإعاقات حسب الجنس إلا أن الواقع يعكس وجود الفجوات بين الجنسين لصالح الذكور. وتؤكد الدراسة ضرورة وجود مزيد من السياسات الداعمة لتحقيق المساواة ودعم وحماية حقوق النساء المعاقات، فى حين توصلت دراسة Murillo (2020) إلى عدم وجود سياسات ملائمة لعلاج قضايا النساء المعاقات مما يؤثر سلبًا على حصولهن على الخدمات الاجتماعية وأن النساء ذوات الإعاقة تعانين من قصور شديد في الحصول على حقوقهن وفق ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. أما دراسة Sanchez (2017) فقد أكدت على الدور الهام لمنظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق النساء ذوات الإعاقة وهو ما أكدت عليه كذلك دراسة Brown (2019) خاصة فيما يرتبط بمواجهة معوقات حصولهن على الخدمات الصحية على هذه الحقوق، وأظهرت نتائج دراسة Olarunbosun (2020) أن للتغيرات السريعة والمتلاحقة تأثيرات شديدة على حصول النساء ذوات الإعاقة على حقوقهن، وتؤكد

الدراسة ضرورة مساعدة المعاقات ومساندتهن من أجل الحصول على حقوقهن خاصة حقوقهن في الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف، أما دراسة Blickley (2019) فقد ركزت على النساء ذوات الإعاقات الجسمية وخاصة اللاتي تعانين من نقص في النمو (المتقزمات) وقد أظهرت النتائج أنهن تعانين من التمييز الممارس ضدهن وأكدت الدراسة على ضرورة تدعيم الأبحاث العلمية الطبية والتي تلعب دورًا هامًا في رعاية ذوات الإعاقة صحيًا خاصة في الجوانب المرتبطة بالصحة الإنجابية، وقد بينت نتائج دراسة Chikate (2020) أن النساء والفتيات ذوات الإعاقات أكثر عرضة للاعتداء الجنسي من غيرهن رغم وجود التشريعات ونصوص القوانين التي تجرم وتعاقب المعتدين، وأظهرت الدراسة ضمن نتائجها أن هناك قصور في الخدمات المقدمة للحالات التي تعرضت للاعتداء أو الاغتصاب وكذلك نقص في توفير الخدمات التي تكفل للنساء والفتيات ذوات الإعاقة سبل الحياة الكريمة وقد أظهرت نتائج دراسة Heidi (2012) أن النساء ذوات الإعاقات تعانين من الإهمال والحرمان والنبذ والتهميش وقد أوصت الدراسة بأهمية تسهيل حصول المعاقات على حقوقهن، كما أوصت الدراسة بأهمية إجراء المزيد من البحوث العلمية التي تتضمن وجهات نظر تلك الفئات وخاصة من لديهن خبرات في مجال حقوق الإنسان حتى يتسنى تحقيق التطوير المنشود وتدعيم الممارسات التي تكفل حصولهن على حقوقهن.

ومن هنا فإن الفتيات ذوات الإعاقة ينبغي أن يوجه لهن كل الاهتمام والرعاية لاسيما وأن كافة المنظمات في العالم تؤكد على ضرورة حصولهن على حقوقهن، إذ أن حرمانهن من الحصول على حقوقهن المختلفة سيؤثر سلبيًا على شخصيتهن من ناحية و على توجههن نحو المستقبل من ناحية أخرى فيما يتعلق بالتعليم والعمل والزواج... الخ.

ولذلك تسعى الدراسة الراهنة إلى تحديد الصورة الذهنية لدى الفتيات ذوات الإعاقة حول حقوقهن المختلفة كأحد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تخطيط الخدمات الاجتماعية لتلك الفئة.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد تصورات الفتيات ذوات الإعاقة حول حقوقهن والتي بلورتها الدراسة في:

- **حقوق الفتاة كإنسان.**
- **حقوق الفتاة المدنية والسياسية.**
- **الحقوق ذات الصلة بخدمات المساعدة المباشرة.**

٢. تحديد مقترحات الفتيات لأهم آليات حماية حقوقهن.

٣. التوصل لمقترحات تساعد في التخطيط لتدعيم الخدمات الاجتماعية للفتيات ذوات الإعاقة.

وفي ضوء الأهداف السابقة فقد تحددت تساؤلات الدراسة في الآتي:

تساؤلات الدراسة :

١. ما تصورات الفتيات ذوات الإعاقة حول حقوقهن والتي تحددت في حقوقها كإنسان، الحقوق المدنية والسياسية والحقوق ذات الصلة بخدمات المساعدة المباشرة.

٢. ما أهم مقترحات الفتيات ذوات الإعاقة لآليات حماية حقوقهن.

٣. ما المقترحات التي تساعد عند التخطيط لتدعيم الخدمات الاجتماعية للفتيات ذوات الإعاقة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة وأهم مفهوماتها

١- مفاهيم حول الإعاقة وأنواع الإعاقات:

كلمة إعاقة مأخوذة في الأصل من الفعل "عوق" وفاعله ومفعوله والصفة منه "معوق" بالشدة والفتحة للأولى والشدة والكسرة للثانية وهو ما يعني حدوث شيء ما أدى إلى إعاقة للفرد عن الوصول إلى مستوى أقرانه، وهو بذلك يحمل معنى عدم قدرته على الوصول إلى مستواهم أي أنه سوف يظل في وضع أدنى منهم. (عبد الله، ٢٠٠٤، ص ١٨) وتعرف الاعاقة كذلك بأنها نقص بدني أو عقلي يمنع أو يحد من قدرة الفرد على أن يؤدي وظائفه كالآخرين (السكري ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣٧).

وعلى ذلك فالشخص المعاق هو شخص فقد الكثير من قدرته على أدائه لأدواره الاجتماعية بسبب عجزه كما يحيط ذاته بدائرة من القلق والخوف والصراعات النفسية حول مستقبل أسرته، لذلك يجب مساعدته لتحقيق التوافق مع حالة العجز بتدعيم ذاته واستعادة ثقته بنفسه وبالآخرين (حنا،مريم ١٩٩٨، ص ٣٢).

والمعاقون يختلفون من حيث نوع الإعاقة بين كف البصر والصم والبكم، وإعاقة الحركة، إعاقة القلب، إعاقة النمو الطبيعي والإعاقات المرتبطه بالعيوب الخلقيه فى الجسم ككل (قصر القامة كالاقزام او فى عضو ظاهر او باطن من أعضاء الجسم. والمعاقين فئات تنقسم بدرجات مختلفة من القصور الذاتي والبيئي بل والمجتمعي وبالرغم مما تيسره البيئة لهم

من إمكانات وموارد إلا انهم عاجزون عن استنثمارها بأنفسهم لعوامل مختلفة ذاتية واجتماعة (عثمان، السيد٢٠٠١، ص٤١)

وقد اختلفت النظرة لذوى الإعاقات باختلاف الحقب الزمنية، وباختلاف المجتمعات، فقديماً كان يتم نبذهم وعزلهم أو التخلص منهم، مروراً بتهميشهم والسخرية والتنمر عليهم وعدم رعايتهم، ثم مساعدتهم بالخدمات البسيطة المباشرة حتى اصبح المجتمع يولي لهم اهتماماً شديداًوأصبحت رعايتهم وتدعيم حقوقهم أحد أهم مظاهر التحضر للدولة.

٢- الخدمة الاحماعية وحقوق المعاقين:

تشير Sarah Banks إلى أن هناك العديد من النظريات المختلفة (سياسية، فلسفية، اجتماعية، ... إلخ) التى تفسر الحقوق، على سبيل المثال هناك من يراها مطالب أو استحقاقات وآخرون يرونها مساعدات لأزمة، فى حين ينظر إليها البعض كفوائد أو اختيارات او تدعيمات (Sarah. Banks. 2001, p112).

وتؤمن الخدمة الاجتماعية بإمكانية مساعدة ذوو الاحتياجات الخاصة من خلال التوجيه والتدريب والتاهيل والمعاونة على استثمار ما تبقي لديهم من امكانيات وقدرات والعمل على اعادة تكيفهم الاجتماعي والنفسي مع البيئة التى يعيشون فيها بحيث يصبح افراد هذه الفئات اعضاء قادرون منتجين فى المجتمع، والعمل على زيادة آدائهم لوظائفهم الاجتماعية، كما تؤمن الخدمة الاجتماعية بأنه يجب مساعدتهم لمعرفة حقوقهم وواجباتهم الإنسانية، السياسية، والاجتماعية حيث سيساعدهم ذلك على زيادة ادائهم الاجتماعي بما يحقق لهم العديد من الاشباعات (عبد المنعم، ١٩٩٨، ص ٥٦).

وتلعب الخدمة الاجتماعية دوراً بارزاً فى التصدي للمشكلات المختلفة التى تواجه ذوى الإعاقات، كما تعمل على تحسين نوعية حياتهم والتى تتضمن، حياتهم الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، تحسين نوعية الآداء المهني، تحسين نوعيه الحياة التعليمية (فتحي، ٢٠١٣، ص ص ١٤٨-١٤٩) وتبحث الخدمة الاجتماعية فى دراسة مدى جودة الخدمات المقدمة للمعاقين، وهل تفى إمكانياتنا المادية والمؤسسية لرعاية ذوو الإعاقة بكفاءة تامة، وما هي البدائل، وهل ما تقدمه المؤسسات الاجتماعية من خدمات لرعايتهم يتفق وأهدافها وهل يواجه الاحتياجات لهم، وما هي معايير التقويم لهذه الاحتايجات والمشكلات (عبد اللطيف، ٢٠١٣، ص ٢٠)

٣- حقوق الفئات ذوات الإعاقة:

الفتاة الأنثى هي سيدة المستقبل وبنظرة لأوضاع النساء ذوات الإعاقة نرى انهن كأحد الفئات المستضعفة تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر من قبل التخصصات المختلفة والهيئات بتعدد انشطتها نظراً لزيادة حجم الضغوط التى تتعرض لها هذه الفئة مقارنة بحجم الضغوط التى تتعرض لها باقي النساء، وعجزهن عن مواجهة التحديات والضغوط التى تواجهها دون مساعدة وتدعيم من باقي أفراد وهيئات المجتمع، حيث تعانى المرأة المعاقة من التهميش المتعمد من الرجال والنساء (البيضاني، ٢٠٠٣، www.yemen:.org.ye/conf-table-htm).

وتعرف الفتيات ذوات الاعاقه فى هذه الدراسة إجرائيا بانهن:

- الفئة العمرية من ١٥ – ٣٥سواء كانت آنسة أو متزوجة أو مطلقة أو أرملة، أي هي الفتاة كأنثي وتدخل ضمن هذه الشريحة العمرية.
- تعاني من إعاقة حركية او سمعية او بصرية أو متعددة الإعاقات ، ويستثني من هذه الفئات الإعاقات العقلية.

أما عن الحقوق فقد تحددت إجرائياً فى هذه الدراسة فى:

- الحقوق الإنسانية.
- الحقوق المدنية والسياسية.
- الحقوق ذات الصلة بالخدمات المباشرة.

٤- مفهوم الخدمات الاجتماعية:

الخدمات الاجتماعية هي أنظمة يحتاجها المجتمع لتحقيق مستوى معيشي تقدم لأفراده ومعالجة المشاكل التى يعاني منها، وهي تستهدف استثمار الطاقات الشخصية داخل الافراد لتنمية مجتمعاتهم، ويظهر دور هذه الخدمات عند معاناة الفرد من المرض المزمن والإعاقه والظروف الاجتماعية السيئة مثل الفقر والبطالة والحرمان، والطلاق والسجن، وكثير من العوائق التى تعوق قدرة الفرد على التكيف المعيشي (العبادي، ٢٠١٨، www.mawdoo3.com).

والخدمات الاجتماعية تستهدف أولئك المحتاجون للمساعدات الاجتماعية ومن بينهم الذين يعيشون فى ظروف صعبة ويواجهون ضغوط ومن بينهم ذووى الإعاقة ، بإشباع حقوقها مقارنة بمثيلتها من غير المعاقات، وتأتي في صدر هذه الخدمات خدمات البقاء(www.Ara.Agromassidayu.com)

أما عن مفهوم الخدمات الاجتماعية فى هذه الدراسة فقد تحدد فى جميع الخدمات التى تحتاجها الفتاة المعاقة من أجل تحسين نوعية الحياة إليها وتشمل:

- **خدمات لها علاقة بالكرامة الإنسانية.**
- **الخدمات التعليميه الثقافية، الصحية، التشغيلية، الترويح، التغذية، الإسكان، الضمان الاجتماعي، التأهيل، ... إلخ.**

أى أن الدراسة الراهنة تتبنى مفهوم أن الخدمات الاجتماعية هى المظلة التى يندرج تحتها كل ما تحتاجه الفتاة من ذوات الإعاقة من اجل حياة كريمة لائقة تشعر معها الفتاة بإشباع لحقوقها مقارنة باقرانها من الفتيات الآخريات.

٥-مفهوم الصورة الذهنية:

شاع استخدام هذا المفهوم فى البحوث الاجتماعية خاصة المرتبطة بالاتصال مع الافراد، والصورة تقوم على إدراكهم المنطقى المباشر وغير المباشر لخصائص وسمات موضوع ما وتكوين اتجاهات عاطفية نحوه ايجابية أو سلبية، وما ينتج عن ذلك من توجيهات سلوكية ظاهرة أو باطنة فى إطار مجتمع معين، وقد تأخذهذه المدركات والاتجاهات شكلاً ثابتاً أو غير ثابت دقيقاً أو غير دقيقاً، ويتكون هذا المصطلح (الصورة الذهنية) من شقين: الصورة وتعني ظاهر الشيء وحقيقته وشكله الذى يتميز به، أما الذهنية فتشير الى فهم الشيء وتصوره ويعادل المصطلح فى اللغة الانجليزية Image وتعني الصورة الواضحة Picture، وفى المجمل فإن الصورة الذهنية هى مجموعة الانطباعات التى تتكون من الأذهان من قيم معينة سياسية أو شخصية يساعد على تكوينها بيئة وسائل الاتصال المختلفة (المعجم الوجيز، ١٩٩٢، ص ٣٧٣، Dictionary of English and Culture P 187).

أما مفهوم الصورة الذهنية فى هذه الدراسة فيعرف إجرائيا بأنه:

- **انطباعات وتصورات الفتيات ذوات الاعاقة حول حقوقهن من حيث المحقق منها وغير المحقق ودرجة التحقق.**
- **أهم تصورات الفتيات حول أهم آليات حماية هذه الحقوق المختلفة من وجهة نظرهن.**
- **رؤية الفتيات ذوات الإعاقة حول اقتراحاتهن لتفعيل استفادتهن لهذه الحقوق.**
-

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

١-نوع الدراسة ومنهجها المستخدم: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية ومنهجها المستخدم هو المسح الاجتماعي عن طريق العينة.

٢-مجالات الدراسة وإطار المعاينة:

(أ) اعتمد الباحث على أحد أنماط العينات غير الاحتماليه وهي العينة المناسبة Convenience Sampling والتى يتم اختيار وحداتها بناء على سهولة الاتصال بالمفردات، ومن خصائصها أنها مباشرة (سيكاران، ١٩٨٥، ص٣٦٥، ٣٧٥) فضلاً عن يقين الباحث من امكانية أن تقدم معلومات متصلة بموضوع الدراسة (عويس، ٢٠٠٣، ص ٣٣٨) وبناء عليه، فقد حرص الباحث على اختيار مجموعة من المؤسسات التى تقدم خدمات لرعاية الفتيات ذوات الإعاقة، وقد روعي فى اختيارها سهولة تقديم المفردات المناسبة والمتمثلة لفتيات مختلفة من ذوات الإعاقة (حركي، بصرى، سمعي، متعدد الإعاقات)، وهذه المؤسسات هي:

- **مكتب تأهيل شبرا التابع لإدارة شبرا للتضامن الاجتماعي.**
- **جمعية النور والأمل المركزية – مصر الجديدة – القاهرة.**
- **جمعية الوحدة السكنية للمساعدات الاجتماعية بالصف – الجيزة.**
- **مؤسسة الغافر بالقاهره.**
- **مؤسسة ملائكة الجنة.**

وقد تم جمع البيانات من (١٠٢) فتاة من ذوات الإعاقة هن جملة العينة بعد استبعاد الاستمارات غير الصحيحة.

(ب) مبررات إختيار المجال المكاني:

- **إتساقاً مع نوع العينة (العينة المناسبة) فقد قام الباحث بالاتصال ببعض الخبراء العاملين في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاعاقة موضحاً لهم موضوع الدراسة أهدافها وذلك لترشيح المؤسسات الملائمة للحصول علي مفردات العينة.**
- **أتاح عمل الباحث في الاشراف علي تدريب الفرقة الرابعه بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة الفرصة أمامة في إختيار أنسب المؤسسات التي يمكن الحصول منها علي مفردات عينة البحث، طبقاً لنوع العينة المناسبة وقد إستقر الباحث علي التطبيق علي المؤسسات الأربع السابقة بنسبة٥٠%من عدد المؤسسات التي يتم التدريب بها والبالغ عددها ثماني مؤسسات.**

(ج)تم الاستعانة بعدد (٣) من الباحثين من مشرفى التدريب الميداني بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة العاملين فى مجال ذوو الهمم وذلك لمساعدة الباحث فى التطبيق الميداني وقد قام الباحث بعقد لقائين معهم لشرح موضوع الدراسة والهدف منها وكذلك لشرح إداة جمع البيانات والتدريب عليها.

(د) تم جمع البيانات والتطبيق الميداني لهذه الدراسة خلال الفترة من ٤ فبراير ٢٠٢١ حتي ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

٣- أداة جمع البيانات:

اعتمد الباحث فى هذه الدراسة على دليل المقابلة كاداة رئيسية لجمع البيانات، وفيما يلي عرض الباحث لمراحل بناء هذا الدليل:

تم الإطلاع على التراث النظري والدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوع هذه الدراسة، وقد مكن ذلك الباحث من تحديد مؤشرات (محاور) رئيسية تتكون منها الأداة وهي:

- حقوق الفتاة ذات الإعاقة كإنسان.
- الحقوق المدنية والسياسية.
- حقوق ذات صلة بخدمات المساعدة المباشرة.

وبعد ذلك قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع بعض الخبراء والمتخصصين وبعض الفتيات من ذوات الإعاقة حيث توصل لعدد من العبارات وفقًا لكل مؤشر من المؤشرات السابقة.

عرض الباحث هذا الدليل على مجموعة من الأساتذة المتخصصين بلغت جملتهم ١٠ أفراد من الأساتذة والأساتذة المساعدين – خبراء متخصصين في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد مكن ذلك الباحث من تحكيم الدليل وإجراء بعض التعديلات على بعض العبارات، فضلاً عن حذف البعض وإضافة عبارات أخرى وقد بلغت جملة عبارات الدليل في ثانيًا منه عدد (٣٠) عبارة بواقع عشرة عبارات لكل مؤشر.

وللتأكد من صدق وثبات الدليل قام الباحث بحساب الثبات من خلال تطبيق الدليل وإعادة تطبيقه بفاصل زمني قدره أسبوعين على عدد (١٥) فتاة من الفتيات ذوات الإعاقة والجدول التالي يوضح نتائج صدق وثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (١) يوضح صدق وثبات الدليل

م	المؤشر	معامل الثبات	معامل الصدق	الدلالة

الأول	حق الفتاة ذات الإعاقة كإنسان.	٠.٩٠	٠.٩٤	دال
الثاني	الحقوق المدنية والسياسية.	٠.٩٥	٠.٩٧	دال
الثالث	الحقوق ذات الصلة بخدمات المساعدة المباشرة.	٠.٩٠	٠.٩٤	دال
الدليل ككل		٠.٩١	٠.٩٥	دال

وتشير النتائج السابقة إلى أن الدليل يتمتع بدرجة من الصدق والثبات يمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

٤- وصف عينة الدراسة :

تحدد الهدف العام من الدراسة في تحديد تصورات الفتيات ذوات القدرات الخاصة حول حقوقهن – الإنسانية والسياسية والمدنية، وحقوقهن ذات الصلة بخدمات المساعدة المباشرة، وكذا تحديد مقترحاتهن لآليات حماية حقوقهن، بغرض وضع مقترحات وتوصيات للخدمات الاجتماعية الملائمة ولتحقيق هذا الهدف أعد الباحث آداة الدراسة وعرضها على مجموعة من الفتيات ذوات القدرات الخاصة، وقد تكونت عينة الدراسة من عدد (١٠٢) مفردة من فئات (حركي، بصري، سمعي) من المترددات على مؤسسات تقدم لهن خدمات، وقسم الباحث عينة الدراسة وفق مجموعة من المتغيرات كما يلي:

توزيع العينة وفقًا لنوع الإعاقة :

تم توزيع العينة وفقًا للقدرات الحركية والبصرية والسمعية والجدول التالي يوضح توزيع العينة:

جدول (٢)

توزع مفردات العينة من حيث نوع الإعاقة (حركية، بصرية، سمعية) (ن=١٠٢)

الفئة	حركي		بصري		سمعي		المجموع	
البيان	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العدد النسبة	٣٨	٣٧.٢٥	٤٢	٤١.١٨	٢٢	٢١.٥٧	١٠٢	١٠٠

يتضح من الجدول وجود فروق في توزيع الفتيات، وفقًا للإعاقة وقد جاء في الترتيب الأول الفتيات ذوات الإعاقة البصرية بنسبة (٤١.١٨)، وجاء في الترتيب الثاني الفتيات ذوات

للاعاقة الحركة بنسبة (٣٧.٢٥)، بينما جاء في الترتيب والأخير الفتيات ذوات الاعاقة السمعية بنسبة (٢١.٥٧).

توزيع العينة من حيث العمر:

تم توزيع أفراد العينة من حيث العمر، نظراً لتأثير متغير السن مدى جدية المستجيب، والجدول التالي يوضح هذا التوزيع.

جدول رقم (٣)

توزيع افراد العينة من حيث العمر (ن = ١٠٢)

الفئة	15أقل من ٢٠ سنة		من ٢٠: أقل ٢٥ سنة		٢٥ لاقل من ٣٠		٣٠ الي ٣٥		المجموع	
البيان	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العدد النسبة	٣٩	٣٨.٢٣	٤٠	٣٩.٢٢	١٥	١٤.٧١	٨	٧.٨٤	١٠٢	١٠٠

يتضح من الجدول شمول العينة على فئات عمرية مختلفة فكانت أكبر النسب لصالح لفئة العمرية من (٢٠ لاقل من ٢٥) عام حيث حصلت على نسبة ٣٩.٢% تليها الفئة من (١٥ لاقل من ٢٠) حيث كانت نسبتهم ٣٨.٢٣% وجاء فى الترتيب الثالث الفئة من (٢٥ لاقل من ٣٠)حيث حصلت علي نسبة ١٤.٧١% ومن الملاحظ ان المرحلة من ١٥- ٣٠ هى أكثر المراحل فى المطالبة بالحقوق والإلحاح على إشباع الاحتياجات، وجاء فى الترتيب الأخير الفئة العمرية (٣٠ – ٣٥) بنسبة ٧.٨٤%.

- توزيع أفراد العينة وفقاً للحالة الاجتماعية:

تم توزيع أفراد العينة إلى الفئات الاجتماعية الأربعة وهي (اعزب – متزوجه – أرملة – مطلقة)، ويرى الباحث ان كل الفئات لها نظرة فى الحقوق تسعى لإشباعها والجدول التالي يوضح توزيع العينة وفقاً لحالتهن الاجتماعية:

جدول (٤)

توزيع مفردات العينة من حيث الحالة الاجتماعية (ن = ١٠٢)

الفئة	أعزب		متزوجة		أرملة		مطلقة		المجموع	
البيان	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%

العدد النسبة	٦٨	٦٦.٦٧	٢٦	٢٥.٤٩	٤	٣.٩٢	٤	٣.٩٢	١٠٢	١٠٠

يتضح من الجدول شمول العينة على جميع فئات الحالة الاجتماعية، وقد جاءت أعلى الفئات (غير المتزوجات) حيث حصلت على نسبة ٦٦.٦٧%، وهي أكثر الفئات احتياجًا للرعاية وممارسة الحقوق المختلفة، ثم جاءت فئة المتزوجة وهي أيضاً لها حقوق تحتاج إلى تحقيقها – خاصة في الأحوال الشخصية وخدمات التمكين والخدمات الأسرية... الخ – وقد حصلت على نسبة (٢٥.٤٩%)، وأخيرًا جاءت فئات الأرملة والمطلقة في المركز الثالث والثالث مكرر وقد حصلت كل منها على نسبة (٣.٩٢%) وهي أيضًا فئات لها حقوق متعددة يجب إشباعها، ويتوقع الباحث وجود تعدد في الآراء نظرًا لشمول العينة على جميع الفئات التي تمثل الحالة الاجتماعية.

توزيع مفردات العينة وفقًا للحالة التعليمية:

تم توزيع العينة إلى الفئات التعليمية (أمية تقرأ وتكتب، مؤهل متوسط، مؤهل فوق متوسط، مؤهل عال)، ويرى الباحث أن في تنوع المستوى التعليمي سوف تتعدد الحقوق التي تفتقدها كل فئة، والجدول التالي يوضح النتائج.

جدول (٥)

توزيع مفرات العينة من حيث مستوى التعليم (ن = ١٠٢)

الفئة	أمية		تقرأ وتكتب		مؤهل متوسط		مؤهل فوق متوسط		مؤهل عالي		المجموع	
البيان	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العدد النسبة	١٦	١٥.٦٩	٣٩	٣٨.٢٤	١٧	١٦.٦٦	٢٢	٢١.٥٧	٨	٧.٨٤	١٠٢	١٠٠

يتضح من الجدول تنوع أفراد العينة من حيث المؤهل الدراسي وقد بلغت أكبر التكرارات تقرأ وتكتب، يليها المؤهل فوق المتوسط ثم المؤهل المتوسط يليها فئة الأميات ثم جاء ي الترتيب الأخير مؤهل عالي، وهذه الاختلافات توضح مدى تنوع مفردات العينة مما يشير إلى تنوع استجابتهن على الدليل ومدى تنوع نظرتهن للحقوق التي يجب أن يوفرها المجتمع لهن.

توزيع مفردات العينة من حيث الموطن الأصلي:

حرص الباحث على أن تشمل عينة الدراسة فئات متنوعة من حيث الموطن الأصلي ليشمل مناطق متعددة منها من يقدر ذوات القدرات الخاصة، ومنها من يقل لديهم الوعي بتلك الفئات، من أجل ذلك كان لتنوع الموطن الأصلي أهمية في توزيع الفتيات أفراد العينة، والجدول التالي يوضح مدى هذا التنوع:

جدول (٦)

توزيع مفردات العينة من حيث الموطن الأصلي (ن = ١٠٢)

الفئة	القاهرة		الجيزة		محافظات بحري		محافظات قبلي		المجموع	
البيان	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العدد النسبة	٣٤	٣٣.٣٣	٣١	٣٠.٣٩	١٦	١٦.٥٩	٢١	٢٠.٥٩	١٠٢	١٠٠

يتضح من الجدول وجود توازن في توزيع مفردات العينة بين معظم القطاعات الجغرافية في البلاد، وقد اتضح أن من القطاعات قطاعي القاهرة والجيزة حوالي ثلثي مفرادت العينة، حيث أنهما أكثر الأماكن ازدحامًا بالسكان، كما أن نسبة المهاجرين من معظم المحافظات يفضلوا الإقامة في العاصمة أو قريب منها ليتمتعوا بخدمات أفضل خاصة وإن كان لديهم أبناء من ذوي الفئات الخاصة.

توزيع العينة من حيث العمل:

حرص الباحث على أن تشمل العينة فئة من الفتيات صاحبات القدرات الخاصة ممن تعملن في سوق العمل حيث جاء عددهن (١٥) ونسبتهن (١٤.71%)، أما مجموع الفتيات اللاتي لا تعملن وهن الفتيات في مراحل التعليم المختلفة، أو ربة منزل وكذا الفتيات المقيمات في مؤسسات الرعاية، وبلغ عددهن (٨٧) بنسبة (٨٥.٣%)

وبعد أن اطمئن الباحث لتوزيع العينة وفق متغيرات مؤثرة في تحديد الفروق قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية ، وفيما يلي نتائج الدراسة:

رابعا :نتائج الدراسة:

الإجابة عن التساؤل الأول:

تناولت الآداة في الجزء الاول كل من الحقوق الثلاثة الإنسانية والسياسية والمدنية والحقوق ذات الصلة بخدمات المساعدة المباشرة، وتضمن كل حق من الحقوق العامة بعض الحقوق الفرعية التي لو اشبعت تحقق الحق بالكامل، ووضع الباحث لكل حق من الحقوق

الفرعية اختيارات ثلاثة (محقق، تأخذ ثلاث درجات)، (محقق إلى حد ما، تأخذ درجتان)، (غير محقق: تأخذ درجة واحدة).

وقد أجاب على الآداة عينة مكونة من (١٠٢) فتاة من ذوات القدرات الخاصة ثم قام الباحث بجمع درجات كل حق من الحقوق الثلاثة وقام بترتيبهم من الأعلى إلى الأدنى وجاء ترتيب الحقوق كما يلي:

- **المجموع الكلي للدرجات: ٥٧٤٤.**
- **الترتيب الأول: الحقوق المدنية والسياسية ١٩٤٢.**
- **الترتيب الثاني: الحقوق ذات الصلة بخدمات المساعدة المباشرة ١٩٢٥.**
- **الترتيب الثالث: الحقوق الإنسانية ١٨٧٧.**

ويشير هذا الترتيب إلى وجود اختلاف في مدى شعور الفتيات من ذوات القدرات الخاصة بإشباع حقوقهن، وأشارت ذلك النتيجة إلى:

- **احتياج الفتيات للشعور بإشباع حقوقهن الإنسانية والتي تشعرهن بقيمتهن داخل المجتمع فقد جاءت الحقوق الإنسانية في أدنى ترتيب ويرى الباحث أنه رغم تعاظم الاهتمام في الدولة بحقوق ذوات الإعاقة إلا أن المعاقات تشعرن بحاجاتهن للمزيد من الاهتمام خاصة فيما يرتبط بحقوقهن الإ نسانية.**
- **احتياج الفتيات للشعور بإشباع حقوقهن ذات الصلة بخدمات المساعدة المباشرة، ويرى الباحث أن هذه الحقوق يجب أن تكون مشبعة وخاصة وأنها ترتبط بالحصول على الأجهزة التعويضية والحصول على مساعدات مالية وغيرها من المساعدات كالضمان الا جتماعي، التأهيل، الرعاية الصحية.... الخ.**
- **احتياج الفتيات للشعور باشباع حقوقهن المدنية والسياسية، ويعتبر هذا الاحتياج أقل الاحتياجات من وجهة نظر الفتيات ذوات القدرات الخاصة، وربما يرجع هذا الشعور لمشاركة الكثير من ذوي الاحتياجات،فى مبادرة مجتمعية ووجود بعض ذوي الاحيتاجات في المجالس النيابية (مجلس النواب، مجلس الشعورى) أيضًا اهتمام المجتمع منذ عهد قريب بضرورة المشاركة السياسية كضرورة الانتخاب، الاشتراك في اتحادات نوعية لذوي القدرات الخاصة، المشاركة في الأوليمبياد الخاصة والدورات الرياضية... الخ.**

وبعد أن قام الباحث بوصف عام لنظرة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة لبعض حقوقهن قام الباحث بتناول تساؤلات الدراسة والإجابة عليها بعد تحليل الاستجابات التي حصل عليها بعد تفريغ البيانات.

يشير السؤال الأول إلى ما يلي: ما تصورات الفتيات ذوات القدرات الخاصة حول حقوقهن:

أ- الحقوق الإنسانية.

ب- الحقوق السياسية والمدنية.

ج- الحقوق ذات الصلة بخدمات المساعدة المباشرة.

أ- الحقوق الإنسانية:

جدول (٧)

نتائج تفريغ بيانات الآداة (الحقوق الإ نسانية) (ن= ١٠٢)

م	العبارة	محقق	إلى حد ما محقق	غير محقق	المجموع	الأهمية النسبية	دلالة الأهمية النسبية	المتوسط المئوي	الترتيب
١	تقبل الفتاة المعاقة كإنسان له كرامته وحقوقه وواجباته	١٤	٣٨	٥٠	١٦٨	١.٦٥	ضعيفة	٥٤.٩٠	العاشر
٢	حق الفتاة المعاقة في حياة آمنة خالية من أية تهديدات	٢٤	٤٠	٣٨	١٩٠	١.٨٦	متوسطة	٦٢.٠٩	الخامس مكرر
٣	حق الفتاة المعاقة في حمايتها من كافة أشكال التنمر	٣٥	٢٩	٣٨	٢٠١	١.٩٧	متوسطة	٦٥.٦٩	الأول
٤	حق الفتاة المعاقة في نبذ كافة أشكال التمييز سواء على أساس النوع أو الديانة أو العرق أو الإعاقة.	٢٦	٢٥	٥١	١٧٩	١.٧٥	متوسطة	٥٨.٥٠	السابع

م	العبارة	محقق	محقق إلى حد ما	غير محقق	المجموع	الأهمية النسبية	دلالة الأهمية النسبية	المتوسط المرجح	الترتيب
٥	حق الفتاة المعاقة في مسكن ملائم يراعي ظروف ونوع إعاقتها	٣٢	٢٩	٤١	١٩٥	١.٩١	متوسطة	٦٣.٧٣	الثاني
٦	حق الفتاة المعاقة في حمايتها من الكوارث والأزمات التي قد تتعرض لها بسبب إعاقتها.	٣٠	٣١	٤١	١٩٣	١.٨٩	متوسطة	٦٣.٠٧	الرابع
٧	حق الفتاة المعاقة في حمايتها من الممارسات الضارة مثل ختان الإناث، زواج القاصرات، عنف.. الخ.	٣٣	٢٢	٤٧	١٩٠	١.٨٦	متوسطة	٦٢.٠٩	الخامس
٨	حق الفتاة المعاقة في حمايتها من الاستغلال مثل (الاستغلال الجنسي، اتجار بالبشر، مخدرات.. الخ).	٢٨	٢٣	٥١	١٨١	١.٧٧	متوسطة	٥٩.١٥	الثامن
٩	حق الفتاة المعاقة في تحسين الصورة الذهنية لدى أفراد المجتمع عن الإعاقات والمعاقين.	٢٧	٣٠	٤٥	١٨٦	١.٨٢	متوسطة	٦٠.٧٨	السابع
١٠	حق الفتاة المعاقة في ضمان اجتماعي مناسب كونها واحدة من الفئات الأولى بالرعاية.	٣١	٣٠	٤١	١٩٤	١.٩٠	متوسطة	٦٣.٤٠	الثالث

يتضح من الجدول وجود اختلافات في مجموع الدرجات التي حصل عليها كل حق من الحقوق الإنسانية وقد بلغ المدى بين الدرجات (٢٠١-١٦٨ = ٣٣ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق إلا أنه جاءت دلالة الأهمية النسبية متوسطة لدى جميع العبارات، عدا العبارة رقم (١) والتي تنص على (تقبل الفتاة المعاقة كإنسان له كرامته وحقوقه وواجباته)، لذا رأى الباحث الوقوف على ترتيب العبارات ودلالته اجتماعية:

- **جاء في الترتيب الأول الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في حمايتها من كافة أشكال التنمر) حيث حصلت على مجموع درجات قدره (٢٠١) درجة، ويرى الباحث أن حصول الترتيب الأول جاء نتيجة اتجاه الدولة لمحاسبة المتنمرين والمتحرشين، وتسهيل إجراءات التقاضي ومحاسبتهم، فقد استفاد من هذا الحق معظم الفئات المستضعفة في المجتمع.**
- **جاء في الترتيب الثاني الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في مسكن يراعي ظروف ونوع إعاقتها) حيث حصل على مجموع درجات قدره (١٩٥) درجة، ويرى الباحث أن مفردات العينة أرتأت أن هذا الحق مستوفي بدرجة متوسطة نظرًا لاهتمام القيادة**

السياسية باتخاذ اجراءات لحياة كريمة لأفراد المجتمع وبالتالي أصبح هذا الحق في طريقة للتحقق.

- جاء في الترتيب الثالث الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في ضمان اجتماعي مناسب كونها واحدة من الفئات الأولى بالرعاية) حيث حصل على مجموع درجات قدره (١٩٤) درجة، ويرى الباحث أن هذا الحق يكاد يكون مستوفي ضمن مشروع (تكافل وكرامة) الذي تتبناه الدولة وترعاه وزارة التضامن الاجتماعي وصندوق تحيا مصر، والذي يضمن معاش شهري ثابت للفئات الأولى بالرعاية ومنها ذوات الاحتياجات الخاصة.
- جاء في الترتيب الرابع الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في حمايتها من الكوارث والأزمات التي قد تتعرض لها بسبب إعاقتها) حيث حصل على مجموع درجات قدره (١٩٣) درجة،ويحتاج هذا الحق إلى مزيد من اهتمام المجتمع و المؤسسات المعنية بذوي الاحتياجات الخاصة كونهم الأكثرر عرضة للعديد من الأزمات نظرًا لظروفهم، وقد يشارك الكثير من أفراد المجتمع في حماية أصحاب الهمم في حالة وجود بعض الأزمات، ولكن من الأجدر أن تتاح الفرص للمناقشات لتحديد وحصر الأزمات التي يحتمل تعرض المعاقات لها وبحث كيفية حمايتهن منها.
- جاء في الترتيب الخامس الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في حمايتها من الممارسات الضارة مثل ختان الإناث، زواج القاصرات، عنف.. الخ) وكذا الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في حياة آمنة خالية من أية تهديدات) حيث حصل كل منهما على مجموع درجات قدره (١٩٠) درجة، ويرى الباحث وجود تقارب في كلا الحقين من حيث احتياج الفتاة بصفة عامة والفتاة من ذوات القدرات الخاصه بصفة خاصة إلى الحماية، وقد تكون الحماية من الأسرة حيث ترغم بعض الأسر الفتيات على الختان والزواج المبكر وغيرها، لذلك جاء حق الحياة في أمان ملازم لحق الحماية من الممارسات الضارة.
- جاء في الترتيب السابع الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في تحسين الصورة الذهنية لدى أفراد المجتمع عن الإعاقات والمعاقين) حيث حصل على مجموع درجات قدره (١٨٦) درجة، ويرى الباحث أن هذا الحق يحتاج إلى مزيد من الاهتمام حيث ما زالت بعض الفئات تنظر لذوات الإعاقة بعين العطف والشفقة، متجاهلين وصول معظمهم إلى مستويات عالية من التفوق الرياضي والاجتماعي والعلمي والسياسي وغيرها في كافة الميادين، مما جعل وجود أقسام علمية في جميع الجامعات للتربية الخاصة، وفي مختلف المجالات العلمية.

- **جاء في الترتيب الثامن الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في حمايتها من الاستغلال مثل "الاستغلال الجنسي، اتجار بالبشر، مخدرات.. الخ") حيث حصل على مجموع درجات قدره (١٨١) درجة، ويرى الباحث أن هذا الحق قد جاء في أكثر الحقوق التي لم ينظر إليها رغم أنه محاط بالفتاة من ذوات الهمم خاصة في المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل والأمية فتصبح الفتاة مطمع للجاهلين والأشقياء، يحتاج هذا الحق إلى رفع المستوى الثقافي والاجتماعي لدى الفئات الأكثر احتياجًا والتي توليها الدولة اهتمامها في الوقت الحالي.**
- **جاء في الترتيب التاسع الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في نبذ كافة أشكال التمييز سواء على أساس النوع أو الديانة أو العرق أو الإعاقة)، حيث حصل على مجموع درجات قدره (١٧٩)، وبالنظر إلى هذا الحق رغم أنه حق دستوري نص عليه الدستور، إلا أن هناك تمييز لدى بعض الفئات من المجتمع سواء بين الفرد السليم والفرد من ذوي القدرات، كما أن هناك تمييز وفقًا للجنس حيث يفضل جنس على آخر وفقًا لمكانة صاحب السلطة أو رئيس العمل، هذه الأشكال البغيضة من التمييز يعاني منها ذوي الهمم بصفة عامة والفتاة من ذوات الهمم بصفة خاصة.**
- **جاء في الترتيب العاشر والأخير الحق الذي ينص على (تقبل الفتاة المعاقة كإنسان له كرامته وحقوقه وواجباته)، حيث حصل على مجموع درجات قدره (١٦٨)، ويعتبر هذا الحق من أقل الحقوق المشبعة لدى الفتيات ذوات الهمم من وجهة نظرهن، ويرى الباحث أن هذا الحق له وجهان الأول الإحساس الداخلي للفتاة، والثاني الواقع الفعلي الذي تعيشه الفتاة، وكلما اقترب ا لواقع الفعلي مع الإحساس الداخلي والصورة الذهنية للفتاة اقترب تحسن الواقع.**

وبعد عرض الحقوق الإنسانية من وجهة نظر عينة الدراسة من الفتيات ذوات الهمم، رأى الباحث وجود حد معقول من الرضى لبعض الحقوق وقد تناقص هذا الحد مع ترتيب الحقوق وفقًا للدرجات التي أعطتها الفتيات وكان من أهم الحقوق التي تحتاج إلى الدعم والتخطيط لها الحقوق الآتية:

- **تقبل الفتاة المعاقة كإنسان له كرامته وحقوقه وواجباته.**
- **حق الفتاة المعاقة في نبذ كافة أشكال التمييز سواء على أساس النوع أو الديانة أو العرق أو الإعاقة.**
- **حق الفتاة المعاقة في حمايتها من الاستغلال مثل (الاستغلال الجنسي، اتجار بالبشر، مخدرات .... الخ).**

- **حق الفتاة المعاقة في تحسين الصورة الذهنية لدى أفراد المجتمع عن الإعاقات والمعاقين.**

هذه النتائج السابقة تتفق بشدة مع ما أكدته كثير من الدراسات السابقة مثل دراسة (Devrota, 2017) ودراسة (Tefera 2018) من أن ذوات الإعاقة تعانين كثير من المشكلات بسبب أعاقتهن وأنهن تتعرضن لاشكال من التهميش والتمييز والنبذ احياناً وينبغي ضرورة حماية حقوقهن وإشباعها.

ويرى الباحث أن الإشباع تلك الحقوق لدى الفتيات ذوات الهمم يجب التخطيط في ضوء أبعاد أساسية وهي:

١- البعد المجتمعي أو البعد البيئي:

ويشمل تخطيط البرامج الموجهة للأشخاص العاديين (الأسوياء) وتوجيههم لتحسين المعاملة مع الفتيات ذوات الهمم، ونبذ أشكال التنمر والتعصب التي تمارس من البعض تجاه المعاقات.

٢- البعد المؤسسي: ويشمل جانبين:

الأول: اهتمام بالبنية الأساسية للمؤسسات – التي ترعى الفتيات ذوات الهمم – من حيث توفير المرافق والأدوات والحرص على النظافة والنظام وحسن الإضاءة وتوفير التغذية الصحية المناسبة لهن، وتوفير الكشف الطبي الدوري الذي يقيهم من الأمراض المعدية والأوبئة المنتشرة.

الثاني: الاهتمام بتدريب العاملين بالمؤسسات وحثهم على كيفية المعاملة الجيدة للفتيات، وتوفير سبل النصح والإرشاد لهن، وتوجيههن التوجيه المهني والأكاديمي المناسب لقدراتهن حتى لا يشعرن بالفشل، على أن يقدم التدريب بمعرفة المتخصصين في التربية ورعاية ذوي القدرات والهمم.

٣- البعد الذاتي أو الشخصي:

ويشمل هذا البعد الفتيات من ذوات الهمم أو أسرهن حيث توفر لهم البرامج الإرشادية والتوجيهية التي تبصرهم بمدى ما لدى الفتيات من قدرات، ويشمل هذا الجانب ما يلي:

- **برامج التوجيه الجمعي: توجه لجميع الفتيات بالمؤسسة: ويكون الغرض منها التبصير بالخدمات المقدمة لهن من قبل الدولة والمجتمع المحيط، وكذلك تبصيرهن بحقوقهن وكيفية المطالبة بها وفقًا للقنوات الشرعية داخل المجتمع.**

- **برامج الإرشاد الفردي: توجه إلى الأفراد ذوي المواهب، والمتفوقين دراسيًا أو رياضيًا.... الخ، أو الفتيات أصحاب المشكلات النفسية أو الاجتماعية، ويكون الغرض منها تبصير كل فتاة للطريق المناسب لظروفها وقدرتها.**
- **برامج التوجيه الجمعي: لأسر الفتيات لتوجيههم لكيفية معاملة الفتاة من ذوات الهمم في كل مرحلة من مراحل العمر، وكذا تبصيرهم بحقوق الفتاة وكيفية مساعدتها للحصول على حقوقها وفقًا للقنوات الشرعية.**

ب- الحقوق المدنية والسياسية

جدول (٨)

نتائج تفريغ بيانات الآداة (الحقوق السياسية للفتاة المعاقة)

(ن = ١٠٢)

م	العبارات	محقق	محقق إلى حد ما	غير محقق	المجموع	الأهمية النسبية	دلالة الأهمية النسبية	المتوسط المئوي	الترتيب
١	حق الفتاة في المساندة والحماية القانونية.	٢٩	٢٧	٤٦	١٨٧	١.٨٣	متوسطة	٦١.١١	السادس مكرر
٢	حق الفتاة المعاقة في تعزيز مشاركتها المجتمعية وتدعيم دمجها بالمجتمع.	٢٦	٣٣	٤٣	١٨٧	١.٨٣	متوسطة	٦١.١١	السادس مكرر
٣	حق الفتاة المعاقة في أن تتاح لها فرص المشاركة السياسية.	٣٠	٤٢	٣٠	٢٠٤	٢.٠٠	متوسطة	٦٦.٦٧	الثاني
٤	حق الفتاة المعاقة في اشتراك في عمليات تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية لها.	٣٧	٤٩	١٦	٢٢٥	٢.٢١	متوسطة	٧٣.٥٣	الأول
٥	حق الفتاة المعاقة في تسهيل الحصول على حقوقها المدنية.	٢١	٣٧	٤٤	١٨١	١.٧٧	متوسطة	٥٩.١٥	التاسع
٦	حق الفتاة المعاقة في الاشتراك في روابط معنية بحقوق المعاقات ورعايتهن	٣٦	٢٨	٣٨	٢٠٢	١.٩٨	متوسطة	٦٦.٠١	الثالث
٧	حق الفتاة المعاقة في الحصول على المعرفة.	١٧	٥٧	٢٨	١٩٣	١.٨٩	متوسطة	٦٣.٠٧	الخامس
٨	حق الفتاة المعاقة في توفير برامج متخصصة	٢٥	٣٤	٤٣	١٨٦	١.٨٢	متوسطة	٦٠.٧٨	الثامن

م	العبارة	محقق	محقق إلى حد ما	غير محقق	المجموع	الأهمية النسبية	دلالة الأهمية النسبية	المتوسط المئوي	الترتيب
	لتنمية قدراتها.								
٩	حق الفتاة المعاقة في إتاحة فرص الحصول على حقوقها الثقافية.	١٩	٣٩	٤٤	١٧٩	١.٧٥	متوسطة	٥٨.٥٠	العاشر
١٠	حق الفتاة المعاقة في شغل أوقات فراغها بما يعود عليها بالنفع.	٣٥	٢٦	٤١	١٩٨	١.٩٤	متوسطة	٦٤.٧١	الرابع

يتضح من الجدول وجود اختلافات في مجموع الدرجات التي حصل عليها كل حق من الحقوق السياسية وقد بلغ المدى بين الدرجات (٢٢٥-١٧٩=٤٦ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق إلا أنه جاءت دلالة الأهمية النسبية متوسطة لدى جميع العبارات، لذا رأى الباحث الوقوف على ترتيب العبارات من الأعلى للأدنى ومناقشة ودلالة ذلك:

- **جاء في الترتيب الأول الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في الاشتراك في عمليات تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية لها) حيث حصلت على مجموع درجات قدره (٢٢٥) درجة، ويرى الباحث أن حصول هذا الحق على الترتيب الأول جاء نتيجة اتجاه الدولة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة واشراكهم في بعض البرامج الحوارية في أجهزة الإعلام ومناقشتهم في احتياجاتهم وكذلك جاء تواجد ذوي الهمم في المؤتمرات والمنتديات التي نظمتها الدولة في السنوات الأخيرة.**
- **جاء في الترتيب الثاني الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في أن تتاح لها فرص المشاركة السياسية) حيث حصلت على مجموع درجات قدره (٢٠٤) درجة، ويرى الباحث أن هذا الحق مثبت وواضح من خلال وجود كوتة (حصة) لذوي الاحتياجات في المجالس النيابية، وكذلك وجود كوتة (حصة) خاصة بالمرأة في ذات المجالس، وقد أعطى هذا بشيء من الرضا حول إثبات هذا الحق لدى الفتيات ذوات الاحتياجات.**
- **جاء في الترتيب الثالث الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في الاشتراك في روابط معنية بحقوق المعاقات ورعايتهن)، حيث حصلت على مجموع درجات قدره (٢٠٢) درجة، ويرى الباحث أن هذا مثبت فعليًا في أرض الواقع من خلال مشاركة ذوي وذوات الهمم في لجان وضع الدستور الحالي، وكذا مشاركتهم في النقابات المهنية كما تواجد عدد كبير منهم في مجلس إدارة الجمعيات الأهلية التي ترعى ذوي الهمم، وهذا يضمن لذوي الهمم رعاية الكثير من حقوقهم داخل المجتمع.**

- جاء في الترتيب الرابع الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في شغل أوقات فراغها بما يعود عليها بالنفع)، حيث حصلت على مجموع درجات (١٩٨) درجة، يؤكد الباحث كون هذا الحق يدخل ضمن خدمات المساعدة إلا أنه مرتبط وبدرجة كبيرة بالحقوق السياسية، حيث أن استثمر وقت الفراغ بصورة جيدة سوف يوجه طاقات ذوي الهمم إلى الجانب السياسي، كما يرى الباحث أن هذا الحق وإن كان مثبت فإنه يحتاج إلى دعم فبرغم وجود جمعيات متعددة لرعاية ذوي الاحتياجات، يعاني ذوي الهمم من نقص الأندية التي توفر لهم الأنشطة التي تتناسب مع قدرتهم، ورغم ذلك أثبت كثير من ذوي الهمم جداراتهم في الدورات الرياضية (البارلمبية) وقد حصلوا على ميداليات متنوعة في تلك الدورات.
- جاء في الترتيب الخامس الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في الحصول على المعرفة)، حيث حصلت على مجموع درجات قدره (١٩٨) درجة، أوضحت النتائج أن هذا الحق من الحقوق التي تحتاج إلى أن تدعم، فالحق في الحصول على المعرفة من الحقوق الأساسية لكل إنسان، وهذه النتيجة تدعونا إلى أن نوصي بأن تجهز جميع المكتبات العامة في جميع المحافظات بأماكن خاصة بكل نوع من ذوي الاحتياجات سواء كانت (بصرية، سمعية، حركية) من خلال المراجع المكتوبة بطريقة (برايل) أو القصص (المراية) من خلال شاشات العرض، أو أماكن تسهل لذوي القدرات الحركية الوصول إليها وتناول الكتب والمراجع الكترونيا، ولا شك أن إشباع هذا الحق يكون مدخل لممارسة الحقوق السياسية، فالوصول إلى المنصب السياسي يحتاج رصيد كبير من المعرفة بجانب المهارات الشخصية للفرد.
- جاء في الترتيب السادس الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في المساندة والحماية القانونية)، وكذلك الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في تعزيز مشاركتها المجتمعية وتدعيم دمجها بالمجتمع) حيث حصل كل منهما على مجموع درجات قدره (١٨٣) درجة، ويرى الباحث وجود تقارب في كلا الحقين من حيث احتياج الفتاة من ذوات القدرات والهمم بصفة خاصة إلى الحماية القانونية خاصة في حالات عديدة منها التحرش وعدم الاعتراف بالحقوق في الميراث، ضعف المشاركة في التوظيف وغيرها ويرتبط هذا الحق بحق الفتاة من ذوات الهمم بتعزيز مشاركتها المجتمعية، فكلما تأكدت المشاركة المجتمعية لفئة من فئات المجتمع تأكدت لهذه الفئة المساندة القانونية، ويرى الباحث اهمية التأكيد على هذين الحقين.

- جاء في الترتيب الثامن الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في توفير برامج متخصصة لتنمية قدراتها)، حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (١٨٦) درجة، لا شك أن وجود البرامج المتخصصة والفنيين المتخصصين لتنفيذ تلك البرامج من الاحتياجات المهمة لدعم الفتاة من ذوات الهمم، وقد نجح كورال الفتيات بمركز رعاية الفتيات الكفيفيات بمصر الجديدة للوصول إلى العالمية والعزف والغناء على بعض مسارح أوروبا والمنطقة العربية، كما نجحت بعض الفتيات من ذوات الهمم في الحصول على ميدالياتن في كثير من المسابقات في كثير من الألعاب الرياضية، إلا أن هذا التفوق ضعيف مقارنة بأعداد ا لمعاقات يحتاج إلى دعم البرامج المتخصصة التي تساعد على تنمية القدرات البدنية والفكرية والعقلية لدى الفتيات من ذوات الهمم.
- جاء في الترتيب التاسع الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في تسهيل الحصول على حقوقها المدنية)، حيث حصلت على مجموع درجات قدره (١٨١) درجة، تحتاج الفتاة بصفة عامة والفتاة من ذوات الهمم الحصول على حقوقها المدنية، وكذا الحقوق الشخصية، فكثير من القضايا تحتاج إلى إثبات الحقوق المدنية مثل الحق في العلم، والحق في إثبات الملكية، وحق التقاضي في حالات المنازعات، كما توجد الكثير من المنازعات في الحقوق الشخصية مثل الحق في إثبات النسب أو الحق أو الطلاق أو الخلع وإثبات الميراث والمنازعات الزوجية، كل هذه الحقوق يعاني منها كثير من أفراد المجتمع، ولاشك أن الفتاة من ذوات الهمم إذا احتاجت إلى إثبات أي حق من تلك الحقوق قد تحتاج إلى مزيد من الجهد كي تثبته، ويرى الباحث أهمية مساندة الفتيات من ذوات الهمم في إثبات حقوقهن المدنية والسياسية من خلال محاكم خاصة.
- جاء في الترتيب العاشر الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في إتاحة فرص الحصول على حقوقها الثقافية). حيث حصلت على مجموع درجات قدره (١٧٩) درجة، الحقوق الثقافية قد تكون من الحقوق غير الواضحة في كثير من المجتمعات برغم أنها من الحقوق المهمة التي تعلو بشأن الفرد، وهي المدخل للحراك الاجتماعي في كثير من الدول فكلما ارتفع الشأن الثقافي للفرد ارتفعت فرصة في تقلد المناصب والمراكز القيادية في عمله ووطنه، من أجل ذلك طالب الباحث بتوفير مكتبات وبرامج ثقافية واندية اجتماعية لذوي القدرات والهمم وتدعيم الحقوق الثقافية للفتيات المعاقات.

وبعد عرض الحقوق السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة من الفتيات ذوات الهمم، رأى الباحث وجود حد معقول من الرضا لبعض الحقوق وقد تناقض هذا الحد مع ترتيب

الحقوق وفقًا للدرجات التي أعطتها الفتيات وكان من أهم الحقوق التي تحتاج إلى الدعم والتخطيط لها الحقوق الآتية:

- **حق الفتاة المعاقة في الحصول على المعرفة.**
- **حق الفتاة المعاقة في المساندة والحماية القانونية.**
- **حق الفتاة المعاقة في تعزيز مشاركتها المجتمعية وتدعيم دمجها بالمجتمع.**
- **حق الفتاة المعاقة في توفير برامج متخصصة لتنمية قدراتها.**
- **حق الفتاة المعاقة في إتاحة فرص الحصول على حقوقها الثقافية.**

تتفق هذا النتائج السابقة مع ما أكدت عليه دراسة (ابو رجيلة ٢٠١٣) من أهمية التمكين الثقافي للمعاقين واهمية الحقوق المدنية والسياسية وكذلك دراسة (Murillo 2020) من ضرورة وجود سياسات ملائمة تحمي حقوق المعاقات وفق ما جاء فى اتفاقية الأمم المتحدة والتى من بينها حقوقهن المدنية والسياسية.

ويرى الباحث أنه لإشباع تلك الحقوق لدى الفتيات ذوات الهمم يجب التخطيط في ضوء ثلاث أبعاد أساسية وهي:

البعد القومي والسياسي:

- **تعديل بعض القوانين والتشريعات بما يتناسب مع احتياجات الفتاة من ذوات القدرات الخاصة.**
- **العمل على مستوى المحافظات لإثبات أحقية الفتيات من ذوات الهمم في تقلد المناصب وريادة الأعمال بما يتناسب مع قدراتهن، وكذلك الترشيح للمجالس النيابية والمجالس المحلية ودعم فتح باب الترشح لها وتيسير ذلك.**
- **توعية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمحليات بضرورة إشراك ذوي الهمم في مجالس الإدارة وفقًا لحالتهم الصحية والعقلية والبدنية.**
- **التوصية باستخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ومواقع التواصل الاجتماعي لتوجه جميع فئات المجتمع بأحقية ذوي الاحتياجات في ممارسة حقوقهم السياسية خاصة الفتيات حيث أنهن في أمس الحاجة لممارسة تلك الحقوق.**
- **اعتماد تنظيمات محلية من ذوي الاحتياجات لعرض مطالبهم من خلال قنوات شرعية يحترمها المجتمع ويكون لهم صوت شرعي في المحليات.**

البعد المؤسسي: ويشمل:

- **الاهتمام ب تدريب الجهاز الإداري والمهني بمؤسسات ذوي الهمم على منظومة حقوق الفتيات وعقد اجتماعات دورية معهم ليعبروا عن آرائهم والتعرف على مشكلاتهم وإشراكهم في حلول بعض المشكلات التي تواجه المؤسسة والمرتبطة بحقوق الفتيات المعاقات.**
- **الاهتمام بتدريب الفتيات على القيادة الذاتية بتشكيل مجلس إداره منتخب من الفتيات ليقدم مقترحاتهن لإدارة المؤسسة في حالة وجودهن بمؤسسة ما، ويعبر عن مشكلاتهن التي تواجهنها أثناء إقامتهن بالمؤسسة ومقترحاتهن في مواجهة تلك المشكلات.**
- **مشاركة الفتيات في بعض الأنشطة التربوية التي تتناسب مع قدراتهن، والتي تنمي لديهن سمات القيادة من خلال الممارسة التربوية الموجهة تحت إشراف متخصصين في النشاط التربوي والاجتماعي.**

البعد الذاتي أو الشخصي:

ويشمل هذا البعد الفتيات من ذوات الهمم من حيث اكتشاف الفتيات اللاتي لديهن سمات القيادة واشراكهن في البرامج التي تنمي شخصياتهن، وتشمل تلك البرامج ما يلي:

- **برامج تنمية مهارات التواصل مع الآخرين.**
- **برامج صقل المهارات الشخصية والإدارية.**
- **برامج توجيهية للتعبير عن الذات.**
- **برامج لكيفية المناقشات وإداة الحوار.**

ثالثًا: الحقوق ذات الصلة بخدمات المساعدة

جدول (٩)

يوضح درجات الحقوق المختلفه و دلالات الفروق

م	العبارة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	المجموع	الأهمية النسبية	دلالة الأهمية النسبية	المتوسط المئوي	الترتيب
١	حق الفتاة المعاقة في أن تعمل بأقصى ما تسمح به امكانياتها	٤٦	١٤	٤٢	٢٠٨	٢.٠٤	متوسطة	٦٧.٩٧	الأول
٢	حق الفتاة المعاقة في تأهيل مهني يلائم قدراتها	٢٠	٤١	٤١	١٨٣	١.٧٩	متوسطة	٥٩.٨٠	السابع مكرر
٣	حق المرأة المعاقة في مساعدتها على	٣٧	٢٥	٤٠	٢٠١	١.٩٧	متوسطة	٦٥.٦٩	الثالث

م	العبارة	محقق	محقق إلى حد ما	غير محقق	المجموع	الأهمية النسبية	دلالة الأهمية النسبية	المتوسط المئوي	الترتيب
	التوافق النفسي والاجتماعي والاقتصادي وفقًا للظروف المحيطة بها.								
٤	حق الفتاة المعاقة في رعاية صحية لائقة	٢٦	٢٦	٥٠	١٨٠	١.٧٦	متوسطة	٥٨.٨٢	العاشر
٥	حق الفتاة المعاقة في إيقاف تيارات العجز بالاكتشاف المبكر والبرامج الوقائية	٢٩	٣٨	٣٥	١٩٨	١.٩٤	متوسطة	٦٤.٧١	الرابع
٦	حق الفتاة المعاقة في خدمات اجتماعية ذات جودة عالية	٣٥	٣٤	٣٣	٢٠٦	٢.٠٢	متوسطة	٦٧.٣٢	الثاني
٧	حق الفتاة المعاقة في تأمينها اقتصاديًا	٣٦	٢٣	٤٣	١٩٧	١.٩٣	متوسطة	٦٤.٣٨	الخامس
٨	حق الفتاة المعاقة في الحصول على الأجهزة التعويضية وفقًا لنوع إعاقتها	٢١	٣٩	٤٢	١٨٣	١.٧٩	متوسطة	٥٩.٨٠	السابع
٩	حق الفتاة المعاقة في تسهيل الحصول على التعليم وفق ما تسمح به ظروفها وقدراتها	٢٨	٣٠	٤٤	١٨٨	١.٨٤	متوسطة	٦١.٤٤	السادس
١٠	حق الفتاة المعاقة في خدمات مؤسسية مناسبة	١٧	٤٥	٤٠	١٨١	١.٧٧	متوسطة	٥٩.١٥	التاسع

يتضح من الجدول وجود اختلافات في مجموع الدرجات التي حصل عليها كل حق من الحقوق السابقة وقد بلغ المدى بين الدرجات (٢٠٨-١٨٠ = ٢٨ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق إلا أنه جاءت دلالة الأهمية النسبية متوسطة لدى جميع العبارات، لذا رأى الباحث الوقوف على ترتيب العبارات من الأعلى للأدنى ومناقشة دلالة ذلك.

- **جاء في الترتيب الأول الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في أن تعمل بأقصى ما تسمح به إمكانياتها) حيث حصلت على مجموعة درجات قدرة (٢٠٨)، يشير هذا الحق إلى استثمار قدرات الإنسان أي كانت تلك القدرات، لذا يجب على المجتمع أن يدعم قدرات الفتاة ذات الإعاقة وأن يستثمرها، وقد حقق هذا الحق قدر من الرضا لدى الفتيات وظهر ذلك في مدى حصولهن علي التعليم، والعمل في بعض الأماكن التي تستفيد من قدراتهن.**

- جاء في الترتيب الثاني الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في خدمات اجتماعية ذات جودة عالية) حيث حصلت على مجموع درجات قدره (٢٠٦)، ويشير هذا الحق إلى مدى توافر خدمات اجتماعية متميزة، وقد رأت الفتاة توافر بعض الخدمات في صور متعددة منها معاش تكافل وكرامة، ووجود بطاقة مجانية للمواصلات العامة وضمهن لمنظومة التأمين الصحي الشامل، ووجود مدارس خاصة بأصحاب الهمم، فقد رأت الفتاة أن تلك الخدمات تعتبر من المكاسب التي تشعرها بتقدير المجتمع لها.

- جاء في الترتيب الثالث الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في مساعدتها على التوافق النفسي والاجتماعي والاقتصادي وفقًا للظروف المحيطة بها). حيث حصلت على مجموع درجات قدره (٢٠١)، مما لا شك فيه أن أصحاب الهمم في حاجة ماسة لكي يشعروا بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي والدعم النفسي وفقًا لظروف المجتمع، وجاء هذا الحق (حق التمكين) بترتيب تالي للحق في الخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية، وهذا الترتيب يشير الي مدى صدق الاستجابة لاستمارة المقابلة حيث جاء كلا الحقين في الترتيب الثاني للاخر.

- جاء في الترتيب الرابع الحق الذي ينص على حق الفتاة المعاقة في إيقاف تيارات العجز بالاكتشاف المبكر والبرامج الوقائية) حيث حصلت على مجموع درجات قدره (١٩٨)، يشير هذا الحق إلى مدى إحساس الفتاة من ذوات الهمم ومعاناتها من الإعاقة التي ألمت بها، ومن ثم تبرز أهمية الاكتشاف المبكر للأسباب المؤدية للاعاقة لمنع حدوثها لأشخاص آخرين، ويشير الباحث إلى أهمية اكتشاف أسباب الإعاقة ليس بعد الولادة، ولكن الاكتشاف يكون خلال فترات حمل المرأة، وقد يأتي قبل الزواج، ومن أجل ذلك سنت قوانين الأحوال الشخصية بأهمية الكشف قبل الزواج للتعرف على الأمراض الوراثية التي يمكن أن تنتقل من أحد الوالدين للجنين، كذلك تؤكد الدراسات والبحوث العلمية الطبية بعدم زواج الأقارب حتى لا تنتشر الأمراض الوراثية.

- جاء في الترتيب الخامس الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في تأمينها اقتصاديًا) حيث حصلت على مجموع درجات قدره (١٩٧)، ويعتبر هذا الحق أساسيًا لجميع الأفراد إلا أن الفتاة المعاقة أكثر احتياجًا لهذا الحق، خاصة في حالات من لا عائل لها فقد تنتهك الفتاة بصور وتنتهك حقوقها إذا اشتدت حاجتها إلى المال، من أجل ذلك رأت الفتاة من ذوات الهمم أن هذا لم يستوفي برغم وجود تكافل وكرامة، إلا أن ما يتردد لديهن من أحداث الواقع تجعلهن أكثر خوفًا من المستقبل، من أجل ذلك جاء احتياج الفتاة إلى هذا والتعبير عنه أنه لم يشبع لديهن.

- جاء في الترتيب السادس الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في تسهيل الحصول على التعليم وفق ما تسمح به ظروفها وقدراتها) حيث حصلت على مجموع درجات (١٨٨)، التعلم حق كفله الدستور المصري لجميع فئات الشعب، بل أن الدولة جعلت التعلم بالمجان لمعظم فئات الشعب، إلا أن وضع الفتاة من ذوات الهمم يجعل أسرهن أكثر حرصًا وخوفًا عليهن، وبالتالي لم يجعلوهم يحصلون على التعليم المناسب لقدراتهن، ومن الغريب أن يأتي هذا الحق في ذلك الترتيب رغم أن بعض مفردات العينة أما في التعليم أو من حصلت على شهادات ولكن قد يرجع ذلك لاشتمال العينة أيضًا على أميات وآخريات لم تستكملن تعليمهن وبالتالي تردد لدى البعض عدم تحقق هذا الحق.

- جاء في الترتيب السابع كل من الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في تأهيل مهني يلائم قدراتها)، وكذا الحق الذي ينص على حق الفتاة المعاقة في الحصول على الأجهزة التعويضية وفقًا لنوع إعاقتها)، حيث حصل كل منهما مجموع قدرة (١٨٣)، ويرتبط الحق رقم (٢) مع الحق رقم (٩) الذي تناول الجانب التعليمي، من حيث يكون التأهيل المهني عوضًا عن التعليم، ويرتبط كل منهما بالحق والخاص بالتمكين الاقتصادي، حيث أن التعليم والتأهيل المهني يساعدان الفتاة على التمكين الاقتصادي، وجاء في المركز السابع أيضًا الحصول على الأجهزة التعويضية كحق أساسي لذوي الهمم، خاصة وتعدد تلك أجهزة من سمعية وبصرية وحركية قد تختف مع مراحل النمو.

- جاء في الترتيب التاسع الحق الذي ينص على (حق الفتاة المعاقة في خدمات مؤسسية مناسبة) حيث حصلت على مجموع درجات قدره (١٨١)، وقد جاء هذا الحق في ترتيب متأخر – قبل الأخير – نظرًا لأنه يرتبط بكل مؤسسة من المؤسسات التي ترعى الفتيات ذوات الهمم وقد ترى كل فتاة في المؤسسة التي ترعاها قصورًا ما في جانب من الجوانب، وبالتالي ترى الحاجة إلى خدمات مؤسسية مناسبة، ولكن بصفة عامة تحتاج الفتيات ذوات الهمم إلى عدد أكثر من المؤسسات التي تقدم لهن الرعاية المناسبة وفقًا لمعايير جودة تضعها الدولة.

- جاء في الترتيب العاشر والأخير الحق الذي ينص على حق الفتاة المعاقة في رعاي صحية لائقة) حيث حصلت على مجموع درجات قدره (١٨٠)، ومما لا شك فيه أن المرأة بصفة عامة في حاجة إلى خدمات صحية من أجل ذلك جاء مشروع الدولة (صحة المرأة)، أما الفتاه من ذوات الاحتياجات فهي في حاجة أكثر للعناية بصحتها، من هنا يرى الباحث بأهمية توفير أجنحة أو أقسام بالمستشفيات العامة تخصص لذوي الاحتياجات – ذكور وإناث – من أجل تسهيل الرعاية الصحية لهم.

وبعد عرض الحقوق ذات الصلة بخدمات المساعدة من وجهة نظر عينة الدراسة من الفتيات ذوات الهمم، رأى الباحث وجود حد معقول من الرضا لبعض الحقوق وقد تناقص هذا الحد مع ترتيب الحقوق وفقًا للدرجات التي اعطتها الفتيات وكان من أهم الحقوق التي تحتاج إلى الدعم والتخطيط لها الحقوق الآتية:

- **حق الفتاة المعاقة في تأمينها اقتصاديًا.**
- **حق الفتاة المعاقة في تسهيل الحصول على التعليم وفق ما تسمح به ظروفها وقدراتها.**
- **حق الفتاة المعاقة في تأهيل مهني يلائم قدراتها.**
- **حق الفتاة المعاقة في الحصول على الأجهزة التعويضية وفقًا لنوع اعاقتها.**
- **حق الفتاة المعاقة في خدمات مؤسسية مناسبة.**
- **حق الفتاة المعاقة في رعاية صحية لائقة.**

وتتفق هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات من ضرورة تدعيم حقوق ذوات الإعاقة خاصة فى تسهيل فرص التعليم لديهن (Samchez - 2017) وكذلك دراسة (Tefera 2018 –) من اهمية إتاحة فرص التاهيل المهني لذوات الإعاقة، ودراسة (Blikley – 2019) من أهمية تدعيم الخدمات المختلفة لذوات الإعاقة خاصة من في ظروف صعبه ودراسة (Heidi – 2012) حيث أن ذوات الإعاقة تعانين الإهمال والحرمان وهذا يؤكد ضرورة تدعيم الخدمات المختلفة لهن والحرص على المساندة المستمرة لهن، ودراسة (Olarunbosun – 2020) والتى أكدت أهمية هذا التدعيم نظراً للتغيرات السريعة وتاثيراتها على ذوات الإعاقة.

ويرى الباحث أنه لإشباع تلك الحقوق لدى الفتيات ذوات الهمم يجب التخطيط في ضوء بعدين أساسيين وهما:

البعد القومي والسياسي:

- **إصدار التشريعات التي تنظم الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لذوي الهمم بصفة عامة وللفتيات المعاقات بصفة خاصة.**
- **تقوم وزارة الشباب والرياضة بتنظيم أنشطة ومسابقات قومية متنوعة لذوي الهمم يشارك فيها الذكور والاناث من كافة المحافظات لاكتشاف الموهوبين في شتى المجالات الاجتماعية والرياضية والفنية والثقافية وغيرها (أسوة بمسابقة ابداع التي تنظمها وزارة الشباب سنويًا).**

- **العمل على إنشاء مؤسسات اجتماعية لرعاية ذوي الفئات الخاصة في المجالات المختلفة – البصري، والسمعي، والحركي – في كافة المحافظات على أن توضع هذه المؤسسات تحت رقابة الجهاز الإداري بالمحافظة (مديرية التضامن الاجتماعي).**
- **وضع معايير للجودة للمؤسسات التي ترعى ذوي الهمم، على أن تمنح تلك المؤسسات شهادة الجودة في الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات، وكذلك منح العاملين بها والقائمين عليها التقدير المادي والإداري المناسب.**
- **توعية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمحليات بضرورة إشراك ذوي الهمم في مجالس الإدارة وفقًا لحالتهم الصحية والعقلية والبدنية.**
- **تخصيص أماكن وأقسام بالمستشفيات والمؤسسات الخدمية لذوي الاحتياجات، مع الحرص على اقتصار الخدمات في هذه الأقسام على ذوي الاحتياجات فقط.**

البعد المؤسسي: ويشمل:

- **العمل على تحسين الخدمات داخل المؤسسات بتوفير الاناث والأدوات التي تتناسب مع حالات الفتيات المقيمات بها أو المترددات عليها، مع التوجيه بالمعاملة الحسنة للفتيات، مع تخطيط وتنفيذ برامج ترفيهية مناسبة لكل فئة من فئات الإعاقة.**
- **العمل على إيجاد أنشطة صيفية ، اجتماعية، تثقيفية ترفيهية وتربوية للفتيات سواء داخل المؤسسة أو في أماكن تواجدهن، للترفيه عنهن.**
- **الحرص على مشاركة الفتيات فى الأنشطة التربوية التي تتناسب مع قدرتهن.**
- **التدريب المستمر للعاملين بتلك المؤسسات لكيفية التعامل مع الفتيات من ذوات الهمم وخاصة التعامل مع الفتاة في مرحلة المراهقة حيث أنها المرحلة الأساسية لرسم شخصية الفتاة مستقبلاً، وتحدد طريقة تعاملها مع الآخرين.**
- **العمل على جذب الفتيات المعاقات ممن لا تدركن طبيعة الخدمات المؤسسية وذلك بغرض تضمينهن في المؤسسات الملائمة لإعاقاتهن وظروفهن وتسهيل حصولهن على الخدمات.**

إجابة السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على ما يلي: ما أهم مقترحات الفتيات ذوات الإعاقة لآليات حماية حقوقهن؟

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث بصياغة مجموعة من المقترحات لآليات حماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة بصفة عامة، وحماية حقوق الفتيات من ذوات الهمم من خلال مراجعة الباحث للتراث النظري والاجتماعي والثقافي لحقوق الإنسان وحقوق المرأة وكذا حقوق أصحاب الهمم، وصنف الباحث ما توصل إليه من مقترحات إلى المحاور الخمسة الآتية:

- **المحور الأول: نشر ثقافة حقوق ذوات الإعاقات.**
- **المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني.**
- **المحور الثالث: التطوير المؤسسي.**
- **المحور الرابع: تفعيل الجهود الحكومية الرسمية.**
- **المحور الخامس: تشجيع اسهامات المؤسسات البحثية والأكاديمية.**

ثم قام الباحث بصياغة مجموعة من الآليات التي تضمن تحقيق كل محور من المحاور، وعرضهم على مجموعة من الخبراء المخططين والمتخصصين، وقد أبدى بعض الخبراء بمقترحات منها، تعديل بعض الآليات، وكذا إضافة آليات جديدة لكل محور من المحاور.

عرض الباحث الآليات في صورتها النهائية، خمس محاور وفي كل محور ست آليات، على عدد (١٠٢) فتاة من الفتيات ذوات الهمم لأخذ آرائهن في أنسب الآليات التي تحقق لهن حماية حقوقهن في كل محور من وجهة نظرهن، ثم قام بتفريغ البيانات وتحليلها كما يلي:

- **مجموع تكرارات كل آلية من الآليات الست بكل محور = عدد الاستجابات على الآلية.**
- **المتوسط المئوي= مجموع تكرارات الآلية الواحدة + المجموع الكلي للتكرارات الست بكل محور *١٠٠.**
- **المتوسط العام للآلية الفرعية = مجموع تكرارات الآلية الفرعية + عدد الآليات الفرعية بكل محور (٦)**
- **الترتيب = ترتيب الآليات الفرعية ترتيبًا تنازليًا، وفقًا للتكرارات والمتوسط العام والمتوسط المئوي.**

المحور الأول: نشر ثقافة حقوق ذوات الإعاقة:

يتضمن المحور ست آليات تتناول نشر ثقافة حقوق الفتيات ذوات الهمم، حيث اختلاف المجتمعات والانساق الفرعية في النظرة لأصحاب الهمم، فينظر البعض لهم نظرة

الضعف والاحتياج للمساعدة ويرى البعض انهم في حاجة إلى العطف والحنان ومد يد العون إليهم، بينما يرى البعض الآخر بأنهم يمتلكون من القوة والقدرات ما يجب البحث عنها فهم أصحاب همم ومنهم من يحصل على بطولات في مختلف المسابقات والألعاب الرياضية، فهم في حاجة لاكتشاف ما لديهم من قدرات ومهارات وتوجيهها في الطريق الذي يحقق لهم النجاح والتفوق في مختلف المجالات الثقافية والرياضية والفنية والاجتماعية، من أجل ذلك نادى كثير من الخبراء والمتخصصين والحقوقين بأهمية نشر ثقافة حقوق أصحاب الهمم، فهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات، وعلى المجتمع احترام تلك الحقوق وحمايتها، وقد عرض الباحث بعض آليات المحور الأول وعددها (ست آليات) على أعضاء العنية، وقام بمعالجة البيانات إحصائيًا، والجدول التالي يوضح ما توصل إليه الباحث من أفراد العينة.

جدول (١٠)

مقترحات عينة الدراسة حول آلية حماية حقوقهن

المحور الأول: نشر ثقافة حقوق المعاقات (ن = ١٠٢)

م	العبارة	المجموع	المتوسط المئوي	متوسط عام	التراتيب
١	تفعيل دور وسائل الإعلام بمختلف أنواعها في العمل على التوعية بحقوق المعاقات.	١٠١	١٩.٦٩	١٦.٨٣	الأول
٢	تنفيذ المؤسسات المعنية بحقوق المعاقات لمبادرات تدعم هذه الحقوق (ندوات – لقاءات – مؤتمرات ...الخ).	٧٧	١٥.٠١	١٢.٨٣	السادس
٣	تضمين المناهج الدراسية لتلاميذ المدارس بمحتويات عن حقوق المعاقات.	٨٦	١٦.٧٦	١٤.٣٣	الثاني مكرر
٤	إبراز النجاحات التي تتحقق من بعض المعاقات في المجالات المختلفة وعرضها في البرامج الإعلامية المختلفة.	٧٨	١٥.٢٠	١٣.٠٠	الخامس
٥	التغطية الإعلامية المستمرة لنشاطات مؤسسات رعاية المعاقات.	٨٥	١٦.٥٧	١٤.١٧	الرابع
٦	استثمار وسائل التواصل الاجتماعي في توعية الأفراد بحقوق المعاقات.	٨٦	١٦.٧٦	١٤.٣٣	الثاني
	المجموع	٥١٣	١٠٠	٨٥.٥	

يتضح من الجدول أن المجموع الكلي لتكرارات آليات المحور بلغ (٥١٣)، وأن المتوسط العام للآليات بلغ (٨٥.٥٠) وقد جاء ترتيب الآليات كما يلي:

<u>١- جاء في الترتيب الأول آلية: تفعيل دور وسائل الإعلام بمختلف أنواعها في العمل على التوعية بحقوق المعاقات.</u>

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (١٠١ درجة) ومتوسط مئوي (١٩.٦٩)، ومتوسط عام (١٦.٨٣)، فقد رأى أعضاء العينة أن لأجهزة

الإعلام الدور الأول والأهم في التوعية بحقوق أصحاب الهمم، من حيث الانتشار وتعدد أساليب العرض المشاهدة والمسموعة والمقروءة، هذا ما يعدد أساليب التوعية بين مختلف فئات المجتمع ومختلف الثقافات، ويؤكد هذه الآلية ما نشاهده في بعض برامج التلفاز من وجود ترجمة لذوي الهمم السمعية – مما يوضح لجميع المشاهدين حق هذه الفئة في التعرف والتواصل مع الأحداث الجارية، وفي هذا الصدد يوصي الباحث بإصدار صحيفة ثقافية يومية أو أسبوعية تكتب بطريقة (البرايل) للتواصل مع ذوي الهمم البصرية.

٢- جاء في الترتيب الثاني مكرر آلية: تضمين المناهج الدراسية لتلاميذ المدارس بمحتويات عن حقوق المعاقات:

حيث حصلت على مجموع (٨٦ درجة) ومتوسط مئوي (١٦.٧٦) ومتوسط عام (١٤.٣٣)، فقد رأى أعضاء العينة أهمية دور التربية والتعليم في نشر الثقافة وذلك من خلال المناهج الدراسية بمفهومها الواسع حيث يشتمل المنهج على الأهداف التربوية، والكتاب المدرسي، وطرق وأساليب التدريس، والأنشطة المدرسية، وأسلوب التقويم، فالطفل عندما ينشأ على قناعة بحقوق الآخرين، يكون على قناعة في الكبر بتلك الحقوق ويأخذ كافة الإجراءات من حماية حقوق الغير، فالتربية المدرسية التي تربي الأبناء على أنشطة تشاركية بين الأطفال دون تمييز للجنس أو اللون أو الديانة تربي جيل يحترم الآخر مهما اختلف عن المجموع، كذلك عندما ينشأ الطفل متقبلاً لزميله من ذوي الهمم فإن هذه التنشئة تجعله أكثر إيمانًا بحق الإنسان من ذوي الهمم عندما يصبح شخصًا مسؤلاً في الكبر، ويرى الباحث أنه من خلال عرض الدروس التي تنادي بحقوق وواجبات وقدرات ذوي الهمم من الأطفال فإن ذلك يقلل من حوادث الاعتداء والتنمر والتحرش بين التلاميذ داخل المدرسة.

٣- جاء في الترتيب الثاني مكرر آلية: استثمار وسائل التواصل الاجتماعي في توعية الأفراد بحقوق المعاقات:

حيث حصلت على مجموع (٨٦ درجة) ومتوسط مئوي (١٦.٧٦) ومتوسط عام (١٤.٣٣)، ويرى أعضاء العينة أن وسائل التواصل الاجتماعي لها دور مهم في نشر الثقافة بين مختلف انساق وفئات المجتمع، فأصبح الهاتف المحمول في يد الجميع والنت متاح للكبار والشباب والصغار، وأصبحت الواقعة الواحدة تنشر في دقائق معدودة بين أرجاء المجتمع الدولي – فالعالم أصبح قرية تنتقل فيها الأخبار والأحداث، فعند التفوق أو الهزيمة تستخدم وسائل التواصل في عرض نماذج لها، ويشير الباحث إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي التي كانت تسابق وسائل الإعلام في نشر أخبار أبناء مصر من ذوي الهمم أثناء تفوقهم في

الدورات البارلمبية، مما كان يجعل كل مصري فخور بأبناء مصر من ذوي الهمم، وكذلك عندما تعرض وسائل التواصل لبعض حالات القهر أو التنمر التي تقع صدفة لذوي الهمم، فإنها تعرض صرخة للمجتمع ليقف مدافعًا عن هذه الحالات.

٤- جاء في الترتيب الرابع آلية: التغطية الإعلامية المستمرة لنشاطات مؤسسات رعاية المعاقين:

حيث حصلت على مجموع (٨٥ درجة) ومتوسط مئوي (١٦.٥٧) ومتوسط عام (١٤.١٧)، تطالب الفتيات المشاركات في العينة الاهتمام بأنشطة ذوي الهمم من خلال التغطية الإعلامية للأنشطة التي تمارس داخل مؤسسات الرعاية، والأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية التي ترعى ذوي الهمم، وكذلك الإعلام عن البطولات التي يحصلون عليها، ويضيف الباحث أهمية عرض بعض الصعوبات التي تواجه ذوي الهمم سواء كانت داخل المؤسسات أو من خلال التعامل مع المؤسسات والوزارات المختلفة حيث يصادف ذوي الهمم العديد من المشكلات التي تقف أمام تحقيق طموحاتهم في الحياة وتثبت مدى تحديهم لما يصادفونه من مشكلات يومية قد تعوق طريقهم.

٥- جاء في الترتيب الخامس آلية: إبراز النجاحات التي تتحقق من بعض المعاقات في المجالات المختلفة وعرضها في البرامج الإعلامية المختلفة:

حيث حصلت على مجموع (٧٨ درجة) ومتوسط مئوي (١٥.٢٠)، ومتوسط عام (١٣.٠٠)، ويشير الباتحث إلى وجود نجاحات كثيرة وفي مختلف المجالات تحققها الفتيات من ذوات الهمم، وأن هذه النجاحات من المهم إظهارها وإبرازها من خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة فإبراز تلك النجاحات يؤكد لجميع فئات المجتمع أن كل إنسان لديه إبداعات ومواهب تحتاج أن تكتشف وعلى المجتمع إبراز تلك الموهبة وصقلها من خلال التعليم والتدريب، وهذا يوضح ويؤكد دور أجهزة الإعلام في نشر ثقافة حقوق ذوي الهمم.

٦- جاء في الترتيب السادس آلية: تنفيذ المؤسسات المعنية بحقوق المعاقات لمبادرات تدعم هذه الحقوق (ندوات – لقاءات – مؤتمرات.. الخ).

حيث حصلت على مجموع (٧٧ درجة) ومتوسط مئوي (١٥.٠١)، متوسط عام قدره (١٢.٨٣)، حيث رأت الفتيات أن المبادرات والمؤتمرات والندوات الحقوقية التي تناقش احتياجات ومشكلات ذوي الهمم، تسهم في إبراز تلك الاحتياجات والمشكلات ، كما تظهر هذه اللقاءات للعالم أنشطة ونجاحات ذوي الهمم مما يحافظ على حقوقهم داخل المجتمع.

وهذه النتائج تتفق مع ما أكدته بعض الدراسات السابقة من أهمية نشر ثقافة حقوق ذوات الإعاقة، ودور وسائل الإعلام على مختلف انواعها، دراسة (عبد الحميد، ٢٠١٣) ودراسة (Chikute – 2020) ودراسة (Brown – 2019) وجميع هذه الدراسات اكدت على أهمية التوعية المستمرة لجميع فئات المجتمع بأهمية حماية حقوق المعاقين.

المحور الثاني: محور دور منظمات المجتمع المدني.

يتضمن المحور أيضًا ست آليات تتناول نشر ثقافة حقوق الفتيات ذوات الهمم من خلال منظمات المجتمع المدني، حيث تتبنى المؤسسات قضايا ذوي الهمم، ونشرها على المسئولين وإقامة المؤتمرات أو الندوات لمناقشة حقوقهم، كما تشارك منظمات المجتمع المدني في إقامة المعارض لعرض منتجات ذوي الهمم، كما تهتم بعض المنظمات بتنظيم البرامج التدريبية للقائمين على رعايتهم حتى يمكن اكتشاف قدراتهم ومهاراتهم وصقلها، من أهم المنظمات التي ترعى ذوي الهمم بمصر (المركز النموذجي لرعاية المكفوفين، جمعية رعاية الصم والبكم،... وغيرها، وقد عرض الباحث بعض آليات المحور الثاني وعددها (ست آليات) على أعضاء العينة، وقام بمعالجة البيانات إحصائيًا، الجدول التالي يوضح ما توصل إليه الباحث من أفراد العينة:

جدول (١١)

مقترحات عينة الدراسة حول آليات حماية حقوقهن

المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني (ن = ١٠٢)

م	العبارة	المجموع	المتوسط المئوي	متوسط عام	التراتيب
١	تبني فاعليات عن حقوق المعاقات.	٨٨	١٧.٧٨	١٤.٦٧	الأول
٢	تدعيم الأدوار الدفاعية لبعض حالات من المعاقات.	٧٣	١٤.٧٥	١٢.١٧	السادس
٣	توعية أهالي المجتمع بحقوق المعاقات.	٨٧	١٧.٥٨	١٤.٥٠	الثاني
٤	تقديم خدمات رعاية مباشرة للحالات المستحقة.	٨٣	١٦.٧٧	١٣.٨٣	الرابع
٥	تقديم المساندة والدعم للحالات التي تعرضت لمشاكل ترتبط بانتهاك حق من الحقوق (تحرش – عنف ...الخ).	٨٠	١٦.١٦	١٣.٣٣	الخامس
٦	المشاركة في برامج تدريب الكوادر من الممارسين المهنيين في مجال حقوق المعاقات.	٨٤	١٦.٩٧	١٤.٠٠	الثالث
–	المجموع	٤٩٥	١٠٠	٨٢.٥	–

يتضح من الجدول أن المجموع الكلي لتكرارات آليات المحور بلغ (٤٩٥)، وأن المتوسط العام للآليات بلغ (٨٢.٥٠) وقد جاء ترتيب الآليات كما يلي:

١- جاء في الترتيب الأول آلية: تبني فاعليات عن حقوق المعاقات.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٨) ومتوسط مئوي (١٧.٧٨)، ومتوسط عام (١٤.٦٧) فقد رأى أعضاء العينة أن لمنظمات المجتمع المدني دورًا هامًا في حماية حقوق المعاقات من خلال تنظيم المبادرات والفعاليات حول هذا الصدد والتي من شأنها زيادة الوعي لدى الفئات المختلفة بالمجتمع بحقوق ذوات الإعاقة وأهمية إشباع وحماية تلك الحقوق ويتم تنظيم تلك الفعاليات من خلال الخبراء والمتخصصين.

٢- جاء في الترتيب الثاني: توعية أهالي المجتمع بحقوق المعاقات:

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٧) ومتوسط مئوي (١٧.٥٨)، ومتوسط عام (١٤.٥٠)، فقد رأى أعضاء أن من أدوار منظمات المجتمع المدني توعية أفراد المجتمع بحقوق أصحاب الهمم، وذلك من خلال المؤتمرات والندوات والمناقشات وغيرها، المدارس خاصة فى مجتمعات الريف والحضر الفقيرة، فدور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع نشر ثقافة حقوق أصحاب الهمم كما أن بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني يتم استضافتهم في أجهزة الإعلام مما يسمح لهم بالحديث عن حقوق أصحاب الهمم.

٣- جاء في الترتيب الثالث آلية: المشاركة في برامج تدريب الكوادر من الممارسين المهنيين العاملين في مجال حقوق المعاقات:

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٤) ومتوسط مئوي (١٦.٩٧)، ومتوسط عام (١٤.٠٠)، تعقد بعض منظمات المجتمع المدني برامج تدريبية للعاملين بمؤسسات رعاية ذوي الهمم، كما تستعين وزارة التضامن ببعض الخبراء من منظمات المجتمع المدني في البرامج التدريبية واللقاءات التوعوية للعاملين في مجال أصحاب الهمم من أجل رفع كفاءة الأداء في هذا المجال وكذلك تنمية وبناء قدرات المهنيين الجدد حديثي التخرج العاملين بهذا المجال.

٤- جاء في الترتيب الرابع آلية: تقديم خدمات رعاية مباشرة للحالات المستحقة.

يتضح من الجدول أن مجموع ا لتكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٣) ومتوسط مئوي (١٦.٧٧)، ومتوسط عام (١٣.٨٣)، ويرى أعضاء العينة أن من أدوار منظمات المجتمع المدني تقديم خدمات مباشرة لأصحاب الهمم مثل تقديم بعض الأجهزة التعويضية، تقديم المساعدات المادية، تسهيل انضمامهم للأندية لممارسة الأنشطة الرياضية وغيرها، تنظيم المسابقات الثقافية والشعرية.

٥- جاء في الترتيب الخامس آلية: تقديم المساندة والدعم للحالات التي تعرضت لمشاكل ترتبط بانتهاك حق من الحقوق (تحرش – عنف .... الخ).

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٠) ومتوسط مئوي (١٦.١٦)، ومتوسط عام (١٣.٣٣)، ترى المبحوثات أن من الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق ذوي الهمم وذلك من خلال المساندة لهم في حالات انتهاك حقوقهم أو حالات التنمر والتحرش بمختلف أشكاله سواء داخل الأسرة أو في الطريق أو محل العمل أو المدرسة أو الجامعة، كل هذه المؤسسات قد يظهر فيها أشكال مختلفة من انتهاك الحقوق من بعض الافراد لبعض الحالات من ذوي الهمم.

٦- جاء في الترتيب السادس آلية: تدعيم الأدوار الدفاعية لبعض حالالات من المعاقات:

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٧٣) ومتوسط مئوي (١٤.٥٧)، ومتوسط عام (١٢.١٧)، جاء في الترتيب الأخير الوقوف بجانب الحالات الفردية التي تحتاج الحماية والدفاع، مثل الحالات الأسرية التي تتمثل في التمييز بين الأبناء أو الأرغام على الزواج أو الزواج المبكر أو حالات الطلاق، أو الحرمان من الميراث، أو حالات العمل مثل التمييز في تقديم الحوافز أو الطرد التعسفي أو الجزاءات المغالي فيها، أو الحالات العامة مثل انتهاك الأعراض أو الحقوق أو التنمر أو التحرش أو الاعتداءات بأنواعها.

هذه الآليات التي تختص بمنظمات المجتمع والجمعيات الأهلية إنما توضح الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به هذه المنظمات لصالح ذوي الهمم عامة والفتيات من ذوات الإعاقة خاصة.

وتؤكد بعض الدراسات أهمية دور منظمات المجتمع المدني فى تدعيم ومساندة حقوق الفتيات ذوات الإعاقة ومنها دراسة (Samchez – 2017)، ودراسة (ابو رجيلة – ٢٠١٣)، كذلك دراسة (Chikate – 2020).

المحور الثالث: محور التطوير المؤسسي:

يتضمن المحور أيضًا ست آليات تتناول ثقافة حقوق الفتيات ذوات الهمم من خلال التطوير المؤسسي، حيث يشير هذا البعد إلى احتياج مؤسسات رعاية ذوي الهمم إلى التطوير والتحديث من عدة جوانب، منها بنية المؤسسة، والإدارة والأدوات المستخدمة وتطوير الكوادر البشرية بها، ووضع معايير لجودة الأداء لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للفتيات ذوات الهمم، وقد عرض الباحث بعض آليات المحور الثالث وعددها (ست آليات) على أعضاء العينة، وقام بمعالجة البينات إحصائيًا، والجدول التالي يوضح ما توصل إليه الباحث من أفراد العينة:

جدول (١٢)

مقترحات عينة الدراسة حول آليات حماية حقوقهن

المحور الثالث: التطوير المؤسسي (ن = ١٠٢)

م	العبارة	المجموع	المتوسط المئوي	متوسط عام	التراتيب
١	الاهتمام بتقييم الخدمات المقدمة للمعاقات بصفة مستمرة ضمانًا لتحسين الخدمات.	٩٦	١٨.٥٧	١٦.٠٠	الأول
٢	استحداث خدمات اجتماعية جديدة تفرضها المتغيرات الحالية.	٨٥	١٦.٤٤	١٤.١٧	الرابع
٣	الاهتمام بجودة الخدمات المقدمة بشكل مستمر.	٩٢	١٧.٧٩	١٥.٣٣	الثاني
٤	توفير قاعدة بيانات تفصيلية ودقيقة عن المعاقات.	٨٧	١٦.٨٣	١٤.٥٠	الثالث
٥	تطوير المرافق والأدوات ومشتملات البنية بالمؤسسات المعنية بتقديم خدمات للمعاقات.	٨١	١٥.٦٧	١٣.٥٠	الخامس
٦	تزويد المؤسسات بالكوادر البشرية المدربة بمختلف تخصصاتها	٧٦	١٤.٧٠	١٢.٦٧	السادس
	المجموع	٥١٧	١٠٠.٠٠	٨٦.١٧	

يتضح من الجدول أن المجموع الكلي لتكرارات آليات المحور بلغ (٥١٧)، وأن المتوسط العام للآليات بلغ (٨٦.١٧) وقد جاء ترتيب الآليات كما يلي:

١- جاء في الترتيب الأول آلية: الاهتمام بتقييم الخدمات المقدمة للمعاقات بصفة مستمرة ضمانًا لتحسين الخدمات.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٩٦) ومتوسط مئوي (١٨.٥٧)، ومتوسط عام (١٦.٠٠)، حيث ترى الفتيات أن الاهتمام بتقييم الخدمات المقدمة لهن يضمن تحسين تلك الخدمات، ومما لا شك فيه أن تحسين الخدمات يعتبر مدخلاً لضمان حماية حقوق أصحاب الهمم كما يضمن استمرار الخدمة لهن فالخدمات يجب تطويرها بتطور العلم والأدوات المستخدمة للتشخيص والعلاج والمتابعة، فالتقييم يعتبر المدخل الرئيسي للتطوير المؤسسي في جميع المجالات.

٢- جاء في الترتيب الثاني آلية الاهتمام بجودة الخدمات المقدمة بشكل مستمر.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها الآلية (٩٢) ومتوسط مئوي (١٧.٩٧)، ومتوسط عام (١٥.٣٣)، تعتبر الجودة في الأداء مطلب رئيسي للتطوير المؤسسي حيث أن التطوير عملية مستمرة، والجودة التي تنشدها الفتيات تحتاج لمعايير ومؤشرات للأداء تضعها مؤسسات متخصصة في التقييم.

٣- جاء في الترتيب الثالث آلية توفير قاعدة بيانات تفصيلية ودقيقة عن المعاقات.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٧) ومتوسط مئوي (١٦.٨٣)، ومتوسط عام (١٤.٥٠)، مما لا شك فيه أن توافر قواعد البيانات تساعد في توفير الخدمات واستمرارها، ومن المتوقع أن تكون لكل مؤسسة قاعدة للبيانات للأشخاص المترددين عليها، وتحدث قاعدة البيانات كل فترة حتي يمكن تطوير الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم.

٤- جاء في الترتيب الرابع آلية استحداث خدمات اجتماعية جديدة تفرضها المتغيرات الحالية.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٥) ومتوسط مئوي (١٦.٤٤)، ومتوسط عام (١٤.١٧)، يرى أعضاء العينة أنه يجب تطوير الخدمات وفقًا للمتغيرات الاجتماعية التي يفرضها الحراك الاجتماعي، والتفاعلات الاجتماعية، فمؤسسات رعاية ذوي الاحتياجات أصبحت تحتاج لمدرسة مرفقة وعيادة طبية ومركز للعلاج الطبيعي بالإضافة إلى مراكز للأنشطة واكتشاف وتنمية الهوايات وغيرها، هذه الخدمات ليست من باب الرفاهية ولكنها احتياج مجتمعي لتطوير تلك المؤسسات ولضمان استكمال الخدمات بها.

٥- جاء في الترتيب الخامس آلية تطوير المرافق والأدوات ومشتملات البنية بالمؤسسات المعنية بتقديم خدمات للمعاقات.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨١) ومتوسط مئوي (١٥.٦٧)، ومتوسط عام (١٣.٥٠)، لا شك أن البنية المؤسسية لها دور مهم في تحسين الخدمة، وتشمل البنية المؤسسيسة المرافق والمبنى والحدائق والممرات ودورات المياه والملاعب، فالبنية المؤسسية لها دور كبير في إحساس ذوي الهمم بأنهم يحصلون على حقوقهم داخل المجتمع، وتشمل البنية المؤسسية العمل للفتيات المقيمات داخل المؤسسة والفتيات اللاتي تترددن على الأقسام الخارجية للمؤسسة، وتعتبر البنية المؤسسية من دعائم التطوير المؤسسسي ومن دعائم ضمان استكمال الخدمة وجودتها.

٦- جاء في الترتيب السادس آلية: تزويد المؤسسات بالكوادر البشرية المدربة بمختلف تخصصاتها:

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٧٦) ومتوسط مئوي (١٤.٧٠) ومتوسط عام (١٢.٧٦)، تعتبر الكوادر البشرية المدربة من أهم الآليات لحماية حقوق ذوي الهمم، فالقوى البشرية المدربة تستطيع تقديم الخدمة للمترددين أو المقيمين بمهارة واتقان وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني في تحسين الأداء، ويشمل الكوادر المدربة كل من الكوادر الإدارية، والفنية المتخصصة، والعمال والخدمات المعاونة، على أن يتم تحسين الأداء كل في تخصصه.

وتكاد تجمع الدراسات السابقة على أهمية التطوير المؤسسي من أجل جودة الخدمات.

المحور الرابع: تفعيل الجهود الحكومية الرسمية:

يتضمن المحور أيضًا ست آليات تتناول حقوق الفتيات ذوات الهمم من تفعيل الجهود الحكومية الرسمية، حيث يشير هذا البعد إلى أهمية وجود الجهود الحكومية الرسمية في الحفاظ على حقوق الفتيات من ذوات الهمم ويعرض هذا المحور، لمجموعة من النقاط أهمها التمويل المادي لمشروعات حماية ذوي الهمم، واتساع قوافل الرعاية والحماية لهن، وتدعيم القطاع الحكومي لتحسين اسهاماته، وقد عرض الباحث بعض آليات المحور الرابع وعددها (ست آليات) على أعضاء العينة، وقام بمعالجة البيانات إحصائيًا، والجدول التالي يوضح ما توصل إليه الباحث من أفراد العينة:

جدول (١٣)

مقترحات عينة الدراسة حوال آليات حماية حقوقهن

المحور الرابع: تفعيل الجهود الحكومية الرسمية (ن = ١٠٢)

م	العبارة	المجموع	المتوسط المئوي	متوسط عام	التراتيب
١	زيادة الاعتمادات المالية من أجل تحسين الخدمات للمعاقات.	٩٨	١٩.١٨	١٦.٣٣	الأول
٢	الاهتمام بحملات التوعية والدور الوقائي كالقوافل.	٩٠	١٧.٦١	١٥.٠٠	الثاني
٣	رصد حالات انتهاك الحقوق للمعاقات والتصدي المناسب لها (كختان الإناث – زواج القاصرات – الاتجار – العنف)	٨٣	١٦.٢٤	١٣.٨٣	الرابع
٤	ضمان حماية وتنفيذ ما تقره التشريعات والقوانين المعنية بحقوق المعاقات.	٧٩	١٥.٤٦	١٣.١٧	اخامس
٥	تدعيم عمل منظمات المجتمع المدني وتعزيز أدوارها كشريك أساسي وداعم في مجال حقوق المعاقات.	٧٦	١٤.٨٧	١٢.٦٧	السادس
٦	التنسيق بين الأجهزة الرسمية والأهلية المعنية برعاية المعاقات ضمانًا لحماية أفضل لحقوقهن.	٨٥	١٦.٦٣	١٤.١٧	الثالث
	المجموع	٥١١	١٠٠	٨٥.١٧	

يتضح من الجدول أن المجموع الكلي لتكرارات آليات المحور بلغ (٥١١)، وأن المتوسط العام للآليات بلغ (٨٥.١٧) وقد جاء ترتيب الآليات كما يلي:

١- جاء في الترتيب الأول آلية: زيادة الاعتمادات المالية من أجل تحسين الخدمات للمعاقات.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٩٨) ومتوسط مئوي (١٩.١٨)، ومتوسط عام (١٦.٣٣)، حيث ترى الفتيات أنه لابد من تطوير وتحسين الخدمات المقدمة لهن وكذلك الحرص على جودة تلك الخدمات كحق أصيل وأن يتم ذلك باستمرار، وترى الفتيات أيضًا أن الاهتمام بالبحث العلمي لخدمة أصحاب الهمم، سواء من

خلال تناول مشكلاتهم بالبحث والدراسة أو من خلال الدراسات التي تتناول قدراتهم وتطويرها، ومما لا شك فيه أن البحث العلمي يحتاج إلى اعتمادات مالية، وقد رأت الفتيات من أعضاء العينة أهمية تطوير الخدمات المقدمة لهن من خلال زيادة الاعتمادات المالية التي تضمن دقة البحث العلمي في تطوير تلك الخدمات.

٢- جاء في الترتيب الثاني آلية: الاهتمام بحملات التوعية والدور الوقائي كالقوافل الطبية.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عيلها تلك الآلية (٩٠) ومتوسط مئوي (١٧.٦١)، ومتوسط عام (١٥.٠٠)، يحتاج ذوي الهمم إلى مزيد من الاهتمام بالجانب الفسيولوجي، من أجل ذلك كان لابد من توالي القوافل الطبية لمتابعة حالتهم الصحية وتوفير الأجهزة التعويضية سواء كانت حركية أو بصرية أو سمعية، كما يحتاج ذوي الهمم العقلية إلى اختبارات أو مقاييس للذكاء والمقاييس للجوانب الشخصية والاجتماعية، من أجل ذلك تحتاج مراكز ومؤسسات ذوي الهمم إلى متابعة مستمرة للقوافل الطبية المتنوعة.

٣- جاء في الترتيب الثالث آلية: التنسيق بين الأجهزة الرسمية والأهلية المعنية برعاية المعاقات ضمانًا لحماية أفضل لحقوقهن.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٥) ومتوسط مئوي (١٦.٦٣)، ومتوسط عام (١٤.١٧)، حيث رأت الفتيات من أعضاء عينة الدراسة أهمية التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن رعايتهن كانت رسمية (وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة الصحة، القوى العاملة) أو كانت تلك المؤسسات أهلية (جمعيات أهلية، أو مؤسسات توعية، منظمات دولية) وأن تشمل الخطط والبرامج جميع تلك المؤسسات حتى لا يحدث تضارب أو تهاون في أداء الخدمات.

٤- جاء في الترتيب الرابع آلية: رصد حالات انتهاك الحقوق للمعاقات والتصدي المناسب لها (كختان الإناث – زواج القاصرات – الاتجار –العنف).

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٣) ومتوسط مئوي (١٦.٢٤)، ومتوسط عام (١٣.٨٣)، حيث ترى الفتيات انهن تتعرضن لانتهاكات عديدة وعلى المجتمع أن يتصدى لتلك الانتهاكات بشتى الطرق، وأنه ينبغي مزيد من رصد حالات الانتهاك وللتصدي لها وترى الفتيات من عينة الدراسة أن الدولة تقوم على المستوى الرسمي بإصدار التشريعات والقوانين والتجريم خاصة لموضوعات تواجه المرأة بصفة عامة والفتاة من ذوات الهمم بصفة خاصة مثل الختان، الزواج المبكر وزواج القاصرات والتحرش الجنسي واللفظي وغيرها مما يسيء إلى الفتاة ولكنهن تأملن في المزيد من تفعيل تطبيق القوانين.

جاء الترتيب الخامس ضمان حماية وتنفيذ التشريعات والقوانين الخاصة بحقوق المعاقات.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٧٩) ومتوسط مئوي (١٥.٤٦)، ومتوسط عام(١٣.١٧)، حيث رأت الفتيات من أعضاء العينة أنه بالرغم من وجود بعض التشريعات إلا أنها غير مفعلة، وبالتالي يجب ضمان تنفيذ ما تقره التشريعات وذلك من خلال الوعي الاجتماعي بتلك التشريعات وتوفير أجهزة تضمن تطبيقها، فمثلاً في التشريعات التي تناولت التحرش توقف تطبيق العقوبة حتى تشتكي الفتاة أو المرأة المتحرش بها أو يتحرك ولي أمرها بطلب استرداد حقها، دون وجود أجهزة تضبط من يقوم بالتحرش وتوصيف الجريمة وتوجيهها إلى القضاء حتى يتم أخذ القصاص من كل مخطئ.

<u>٦- جاء في الترتيب السادس والأخير آلية: تدعيم عمل منظمات المجتمع المدني وتعزيز أدوارها كشريك أساسي وداعم في مجال حقوق المعاقات.</u>

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها الآلية (٧٦) ومتوسط مئوي (١٤.٨٧)، ومتوسط عام (١٢.٦٧)، حيث تقر الفتيات من أعضاء العينة أهمية دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهية خاصة العاملة في المجالات الحقوقية في مساعدتهن في دعم بحثهن عن حقوقهن المادية و الاجتماعية والاقتصادية التي لم تحصل عليها كثير منهن نتيجة لسوء أوضاعهن الاجتماعية مما يقف أمام مطالباتهن بتلك الحقوق.

المحور الخامس: تشجيع أسهامات المؤسسات البحثية والأكاديمية.

يتضمن المحور أيضًا ست آليات تتناول حقوق الفتيات ذوات الهمم من خلال المؤسسات البحثة والأكاديمية، حيث يشير هذا البعد إلى أهمية دور المؤسسات البحثية في أداء دورها المنشود في شتى المجالات ومن الفئات الأولى برعاية المؤسسات البحثية والأكاديمية فئات ذوي الهمم، وذلك من خلال البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات التي تتناول مشكلاتهم وإنجازاتهم ورصد الجوائز للمتميزين منهم، وقد عرض الباحث آليات المحور الخامس وعددها (ست آليات) على أعضاء العينة، وقام بمعالجة البيانات إحصائيًا، والجدول التالي يوضح ما توصل إليه الباحث من أفراد العينة.

جدول (١٤)

مقترحات عينة الدراسة حول آليات حماية حقوقهن

المحور الخامس: تشجيع اسهامات الؤسسات البحثية والأكاديمية (ن = ١٠٢)

م	العبارة	المجموع	المتوسط المئوي	متوسط عام	التراتيب
١	تشجيع الدراسات والبحوث العلمية في مجال حقوق المعاقات.	٧٧	١٧.٣٠	١٢.٨٣	الثاني
٢	تنظيم المؤتمرات واللقاءات العلمية التي تتناول قضايا وحقوق المعاقات.	٧٦	١٥.٠٦	١١.١٧	السادس
٣	رصد الجوائز للمؤلفات العلمية المنشورة عن المعاقات.	٨٢	١٨.٤٣	١٣.٦٧	الأول
٤	الاهتمام ببرامج تدريب الممارسين المهنيين العاملين في مؤسسات العمل مع المعاقات.	٦٨	١٥.٢٨	١١.٣٣	الخامس
٥	إتاحة الفرص لتبادل الخبرات للكوادر المختلفة في مجال حقوق المعاقات على الصعيدين الإقليمي والدولي.	٧٥	١٦.٨٥	١٢.٥٠	الرابع
٦	الاهتمام بالابتكارات التي تخدم المعاقات كالأجهزة الطبية، علاجات طبية جديدة... الخ.	٧٦	١٧.٠٨	١٢.٦٧	الثالث
	المجموع	٤٤٥	١٠٠	٧٤.١٧	

يتضح من الجدول أن المجموع الكلي لتكرارات آليات المحور بلغ (٤٤٥)، وأن المتوسط العام للآليات بلغ (٧٤.١٧) وقد جاء ترتيب الآليات كما يلي:

١- جاء في الترتيب الأول آلية: رصد الجوائز للمؤلفات العلمية المنشورة عن المعاقات.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٨٢) ومتوسط مئوي (١٨.٤٣)، ومتوسط عام (١٣.٧٦)، حيث تشير الفتيات المشاركات في العينة إلى أهمية وجود الحوافز المادية للباحثين المتميزين في الكتابة لذوي الهمم، فمن خلال رصد الجوائز تزداد حركة الإبداع الأدبي والبحث العلمي في كافة أنواع الهمم (بصري، سمعي، بدني، عقلي) وبالتالي تظهر أجهزة وأدوات وعلاجات متعددة لذوي الهمم.

٢- جاء في الترتيب الثاني آلية: تشجيع الدراسات والبحوث العلمية في مجال حقوق المعاقات:

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٧٧) ومتوسط مئوي (١٧.٣٠)، ومتوسط عام (١٢.٨٣)، حيث حددت الفتيات أهمية الاهتمام بحقوقهن داخل المجتمع كما تنادي الفتيات فئة الباحثين والكتاب إلى المطالبة بحقوقهن التي يهدرها أفراد المجتمع أحياناً، فإذا عجزت عن المطالبة بحقوقهن فإنها تناشد أصحاب الفكر من الباحثين والمفكرين في المطالبة بحقوقهن.

٣- جاء في الترتيب الثالث آلية: الاهتمام بالابتكارات التي تخدم المعاقات (الأجهزة الطبية، علاجات طبية جديدة... الخ).

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها الآلية (٧٦) ومتوسط مئوي (١٧.٠٨)، ومتوسط عام (١٢.٦٧)،حيث ترى الفتيات ضرورة بتشجيع الباحثين والعماء لتقديم مزيد من الابتكارات الطبية والأجهزة التعويضية وأدوات العلاج الطبيعي مما يساعد على الخفض من مشكلات ذوي الهمم.

٤- جاء في الترتيب الرابع آلية: إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات للكوادر المختلفة في مجال حقوق المعاقات على الصعيدين الإقليمي والدولي:

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٧٥) ومتوسط مئوي (١٦.٨٥)، ومتوسط عام (١٢.٥٠)، حيث ترى الفتيات أهمية تبادل الخبرات من خلال البحوث في مجال الإعاقة لأن ذلك سوف يساعد في علاج مشكلات ذوي الهمم في مختلف المجالات ومختلف المجتمعات، وتتعدد طرق وأساليب تبادل الخبرات من خلال اللقاءات الدولية والمؤتمرات والبعثات والنشر الدولي في المجلات العلمية، ولاشك في أن تبادل الخبرات وفي مجال العلاجات والبحث عن الحقوق يعد من المطالب المهمة لذوي الاحتياجات.

٥- جاء في الترتيب الخامس آلية: الاهتمام ببرامج تدريب الممارسين العاملين في مؤسسات العمل مع المعاقات.

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصت عليها تلك الآلية (٦٨) ومتوسط مئوي (١٥.٢٨)، ومتوسط عام (١١.٣٣)، حيث ترى الفتيات من ذوات الهمم تدريب المهنيين لزيادة آدائهم فى العمل المنوط بهم والقيام به في مؤسسات ذوي الهمم لكي يكونوا على دراية بقدراتهم وسلوكهم وكيفية التواصل معهم في شتى المجالات، والتدريب يجب أن يكون على مستويات مثل (التدريب على رأس العمل، التدريب الرسمي/ المباشر، التدريب عن

بعد، التدريب التخصصي، التدريب الفني، والتدريب من خلال البعثات الخارجية)، هذه الأشكال المتنوعة للتدريب تساعد في رفع أداء جميع فئات المهنيين العاملين في مجالات ذوات الهمم من الفتيات.

٦- جاء في الترتيب السادس والأخير آلية: تنظيم المؤتمرات واللقاءات العلمية التي تتناول قضايا وحقوق المعاقات:

يتضح من الجدول أن مجموع التكرارات التي حصلت عليها تلك الآلية (٦٧) ومتوسط مئوي (١٥.٠٦)، ومتوسط عام (١١.١٧)، ويؤكد الباحث أهمية تنظيم وعقد المؤتمرات التي تتناول قضايا وحقوق ذوي الهمم، وفي هذا الصدد يذكر الباحث أنه في حضور أصحاب الهمم لبعض المؤتمرات الفنية التي نظمتها الدولة للشباب كان لها تأثير كبير في نشر ثقافة حقوق ذوي الهمم والتعرف على مشكلاتهم في كافة المحافظات وكذلك التعرف على ذوي المواهب والقدرات منهم، كما يوصي الباحث بتعدد المؤتمرات النوعية لذوي الهمم لعرض احتياجاتهم ومشكلاتهم على المسئولين.

وقد أكدت هذه النتائج دراسة (Blickley – 2019) ودراسة (Tefera – 2018) وأيضاً دراسة (Asharya – 2019) على اهمية البحث العلمي فى مختلف المجالات التى تساعد فى جودة الخدمات للمعاقين والفتيات ذوات الإعاقة بصفه خاصه.

جدول (١٥)

ترتيب المحاور وفقًا لأهميتها من وجهة نظر أعضاء العينة أولويات آليات حماية الحقوق

المحور	المجموع	المتوسط المئوي	متوسط عام	التراتيب
المحور الأول: نشر ثقافة حقوق المعاقات.	٥١٣	٢٠.٦٨	٨٥.٥	الثاني
المحور الثالث: دور منظمات المجتمع المدني.	٤٩٥	١٩.٩٥	٨٢.٥	الرابع
المحور الثالث: التطوير المؤسسي.	٥١٧	٢٠.٨٤	٨٦.١٧	الأول
المحور الرابع: تفعيل الجهود الحكومية الرسمية.	٥١١	٢٠.٦٠	٨٥.١٧	الثالث
المحور الخامس: تشجيع اسهامات المؤسسات البحثية والأكاديمية.	٤٤٥	١٧.٩٤	٧٤.١٤	الخامس
المجموع	٢٤٨١	١٠٠.٠٠	٤١٣.٥١	

١. يشير الجدول إلى أن محور (التطوير المؤسسي) كان أهم المحاور التي حصلت على أكثر التكرارات(٥١٧) تكرار، ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث أن المؤسسة هي أول ما يصادف الفتاة، من أجل ذلك أوضحت الفتيات المشاركات في العينة أن تطوير المؤسسة، يأتي في صدر اهتماماتهن وأول المحاور التي تشعر الفتاة بأن حقوقها في حماية من خلال المجتمع الذي تمثله المؤسسة.

٢. كما يشير الجدول إلى أن محور نشر (ثقافة حقوق المعاقات) كان ثاني المحاور التي حصلت على تكرارات (٥١٣) تكرار، ويرى الباحث مدى منطقية هذه النتيجة حيث يجب أن تتناول أجهزة الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي موضوع نشر ثقافة حقوق ذوات الإعاقة.

٣. كما يشير الجدول إلى أن محور (تفعيل الجهود الحكومية الرسمية) كان ثالث المحاور التي حصلت على تكرارات (٥١١) تكرار، حيث رأت المشاركات في العينة دور الأجهزة الحكومية كآلية مهمة في حماية حقوق أصحاب الهمم، من خلال الاهتمام بالمؤسسات والاهتمام بقضاياهم.

٤. كما يشير الجدول إلى أن محور (دور منظمات المجتمع المدني) كان رابع المحاور التي حصلت على تكرارات (٤٩٥) تكرارات، وتعتبر منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية من أهم آليات حماية وتدعيم حقوق أصحاب الهمم بصفة عامة والفتيات بصفة خاصة، وكذلك في مساعدة المعاقات وحماية حقوقهن.

٥. كما يشير الجدول إلى أن محور (تشجيع اسهامات المؤسسات البحثية والأكاديمية) كان خامس المحاور التي حصلت على تكرار (٤٤٥) تكرار، مما يشير إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات البحثية والجامعات والهيئات الأكاديمية في مجال دعم حقوق الفتيات ذوات الإعاقة.

خامسا :مقترحات وتوصيات الدراسة :

تم التوصل لتلك المقترحات في ضوء نتائج الدراسة وتفيد في التخطيط لتفعيل وحماية حقوق الفتيات ذوات الإعاقة.

١. الاهتمام بصياغة سياسات وقائية رشيدة تستهدف حماية وصون حقوق الفتيات ذوات الإعاقة.

٢. الاهتمام بالتدخل المبكر خاصة مع الحالات التي تعرضت لأي شكل من أشكال الانتهاك لحق من حقوقها على أن يتم التدخل وفق الرصد الصحيح وتوصيف نوع الانتهاك، وكذلك تطبيق القوانين وردع المخالف وفي نفس الوقت تقديم المساعدة والمساندة والدعم في ضوء متطلبات الممارسة المهنية الملائمة للحالة.

٣. تدعيم الفتيات ذوات الإعاقة ممن لهن أولوية في الرعاية مثال ذوات الإعاقة في الريف والمناطق الفقيرة أو المعاقات في ظروف اقتصادية فقيرة أو ممن تعول أسرتها، المعاقات الأميات، ذوات الإعاقة المصابات بأمراض خطيرة (أمراض نقص المناعة – السرطان ... الخ)، والمعاقات الأمهات أو الحوامل.

٤. الاهتمام بالتطوير المؤسسي لكافة مؤسسات ذوات الإعاقة حتى يتسنى تقديم خدمات اجتماعية جيدة تواكب التغيرات المجتمعية، ويتضمن هذا التطوير الجوانب التنظيمية بالمؤسسة والمادية، والاهتمام كذلك بالموارد البشرية القائمة على تقديم الخدمات، والأمر يتطلب زيادة برامج التدريب على اختلافها للمهنيين بتلك المؤسسات.

٥. إتاحة الفرص باستمرار المشاركة للفتيات ذوات الإعاقة في صياغة الخطط والبرامج المقدمة لهن وكذلك توصي الدراسة بإجراء البحوث التي تستهدف رصد تصوراتهن باستمرار حول أنسب الخدمات التي ترغبنها في ضوء مشاركتهن بآرائهن في تقييم ما يقدم لهن ضمانًا لحصولهن على حقوقهن.

٦. إبراز ذوات الإبداع من الفتيات ذوات الإعاقة والعمل على تشجيعهن وتكريمهن وذلك في مختلف مجالات إبداعهن (رياضي، ثقافي، اجتماعي، ...الخ).

٧. تشجيع البحث العلمي في مجالات رعاية الفتيات ذوات الإعاقة كالأبحاث الطبية وخاصة في العلاجات المبتكرة، والأجهزة التعويضية المرتبطة بنوع من أنواع الإعاقات.

٨. تدعيم المبادرات الاجتماعية التي تهتم بحماية حقوق الفتيات ذوات الإعاقة ومساندة القائمين على هذه المبادرات.

٩. التنسيق المستمر بين المؤسسات المختلفة وتكاتف وتضافر الجهود الحكومية مع الأهلية وخاصة منظمات المجتمع المدني من أجل النهوض بخدمات ذوات الإعاقة وتفعيل حصولهن على حقوقهن.

١٠. إقامة مؤتمر سنوى يتناول قضايا حقوق ذوات الاعاقة وبصفة خاصة كل ما يرتبط بتحسين نوعية وجودة الحياة لهن.

المراجع باللغة العربية:

١- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٩)، جمهورية مصر العربية.

٢- أبو رجيلة، رشا (٢٠١٣)، تمكين ذوى الاعاقة من حقوقهم الأساسية وآليات التمكين المجتمعي لذوى العاقة، مؤتمر ذوى الإحتياجات الخاصة، الدورة الخامسة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
٣- عبد الحميد، محمد (٢٠١٣) دور مقترح لاخصائي خدمه الفرد في مواجهه معوقات التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصه لمكاتب الاتأهيل الاجتماعي ، مؤتمر دور الاحتياجات الخاصة، الهيئة العامة لقصور الثقافة , المرجع السابق
٤- عبد الله، عادل (٢٠٠٤) الإعاقات الجسمية، سلسلة ذوى الاحتياجات الخاصة (٧) دار الرشاد للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.
٥- السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠)، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٦- حنا، مريم (١٩٩٨)، مفاهيم أساسية فى مجال دراسة الفئات الخاصة فى السنهوري وآخرون: ممارسة الخدمة الاجتماعية مع الفئات الخاصة، سلسلة مجالات الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٧- عثمان، علي الدين (٢٠٠١) الفئات الخاصة رؤية معاصرة للعمل الاجتماعي، غير مبين الناشر، القاهرة.
٨- عبد العظيم، صفاء (١٩٩٨) أهداف وفلسفة العمل مع الفئات الخاصة، فى السنهوري وآخرون، مرجع سبق ذكره.
٩- فتحي، مديحة مصطفى (٢٠١٣) ذوو الاحتياجات الخاصة وحقوقهم الاساسية، مؤتمر الهيئة العامة لقصور الثقافة، مرجع سبق ذكره.
١٠- عبد اللطيف، رشاد (٢٠١٣)، التأهيل والتمكين لذوى الإعاقة بين النظرية والتطبيق، مؤتمر الهيئة العامة لقصور الثقافة، مرجع سبق ذكره.
١١- البيضاني، جمالة (٢٠٠٣) التنمية والتخطيط للمرأة المعاقة، المؤتمر الوطني الثاني للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة باليمن، صنعاء، ٨- ١٠ مارس ٢٠٠٣، www.yemen. Org.ye/conf-table-htm
١٢- العبادي، كفاية (٢٠١٨) www.mawdoo3.com .
١٣- سيكاران، أوما (١٩٨٥)، طرق البحث فى الإدارة، مدخل بناء المهارات البحثية، ترجمة بسيوني، بن سليمان العزاز، (١٤١٩هـ - ١٩٨٥م)، الرياض للنشر العلمي، جامعة الملك سعود.
١٤- عويس، محمد (٢٠٠٣)، البحث فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية.
١٥- المعجم الوجيز، (١٩٩٢)، القاهرة.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. **Devkota, H. R. (2017): Maternal health care service access to disabled and dalit women in Nepal, Ph.D. University of London, university college London (United Kingdom).**
2. **Houston, Ella (2017): The representation of disabled women in anglo American advertising examining how cultural disability tropes impact on the subjective wellbeing of disabled women, Ph.D. Lancaster University (united kingdom).**
3. **Sachez Rodriguez, Ana Maria (2017): Civil society organization practices to end violence against women and girls with disabilities in Mexico, Ph.D. University of Massachusetts, Boston.**
4. **Acharya, Tualsi (2019): Cirtical sexual theory and postcolonial studies: Assessing disability policies and narratives of women with disabilities in Nepa, Ph.D. Florida Atalnitic University.**
5. **Tefera, Belaynesh and others (2018): Education, work and motherhood in low and middle income countries a review of equality challenges and opportunities for women with disabilites social inclusion; Portugal, Lisbon, vol (6), Issue (1), P (82).**
6. **Brown, Cynthia (2019): Disabiltiy rights in an ableist health care environment: How do women with disabilities understand and address systemic barriers of preventative community health services, LL.M University of Windsor (Canda).**
7. **Olatunbosun, Elizabeth Opeyemi (2020): Deaf women's lived experiences in Nigeria, A phenomenological study, M.S. Lamar University – Beaumont.**
8. **Murillo Lafuente, Iblin Edelweiss (2020): Experinecs of Bolivian disabled activist women, M.A, the University of Toledo**
9. **Heidi Bjorgan (2012): Meaning making at the interface of gender, disability, and policy: physically disabled woman in London and Coventry, England explore the Convention on the rights of persons with disabilities, PHD, the Graduate faculty in psychology city University of New York.**
10. **Bickley, Jaclyn (2019): The sexual and Reproductive rights of Women with Developmental Disabilitiesm: A Critical Analysis of the Public Health Research Globally, M.P.H Yale Univeresity.**
11. **Chikate, aidamoyo(2020):Disabled Woman in a Dictatorial Regime, Sexual Assault and Disability in Zimbabwe, M.S, Minnesota Start University, Mankato.**
12. **Sarah, Banks (2001) Ethics and Values In social Work. (BASW, Practical social work, 2nd , ed, macmillon Distribution Ltd, England).**
13. **www.Ara.Agromassidayu.com**

Dictionary of English and Culture Longman Gropuik, UK,1.st. .١٤